مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية
كلية التجارة
جامعة الإسكندرية

العدد الثانى – المجلد الخامس والخمسون – يوليو ٢٠١٨

" أثر الإفصاح عن المخاطر الشرطية على التقييم الإئتمانى للشركة من قبل البنوك التجارية: دراسة نظرية تطبيقية "

د/ ربيع فتوح محمد عيد
أستاذ مساعد بقسم المحاسبة
كلية إدارة الأعمال – جامعة بيروت العربية
د/ أحمد حامد محمود عبد الحليم
أستاذ مساعد بقسم المحاسبة
كلية التجارة – جامعة بنها
د/ أيمن يوسف محمود يوسف
مدرس بقسم المحاسبة
كلية التجارة – جامعة دمنهور

ملخص البحث

هدف البحث إلى دراسة وتحليل أثر الإفصاح عن المخاطر الشرطية بالقوائم المالية للشركات على التقييم الإئتماني لها من قبل البنوك التجارية، خاصة وأن تسوية تعهدات هذه المخاطر مستقبلاً قد يتعارض مع المدفوعات الإئتمانية للبنك المقرض.

وفي سبيل تحقيق ذلك اعتمد الباحثون على كل من منهجي البحث العلمي الاستقرائي والاستنباطي، مستخدمين في ذلك أسلوب الدراسة النظرية مع التطبيق على بيئة الأعمال المصرية من خلال توزيع قائمة استقصاء على عينة من محللي الإئتمان المصرفي بالبنوك التجارية المصرية، وقد تم تحليل البيانات المجمعة باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة.

وأظهرت نتائج دراسة وتحليل إرشادات أهم معايير المحاسبة السائدة في مجال المحاسبة عن المخاطر الشرطية إلى تشابه إرشادات كل من معيار المحاسبة المصري رقم ٢٨ والمعيار الدولي رقم ٣٧، بينما يوجد عدم إتساق بين متطلبات الإفصاح الدولية من جهة وكل من متطلبات المعايير الأمريكية والبريطانية والكندية من جهة أخرى، كما لا يوجد إتفاق أكاديمي على مدى كفاية هذه المتطلبات خاصة من وجهة نظر مستخدمي القوائم المالية.

وفيما يتعلق بدراسة وتحليل أهم ما توصلت إليه الدراسات المحاسبية، وقف البحث على وجود شبه إتفاق أكاديمي على أهمية المعلومات الواجب توافرها عن المخاطر الشرطية بالقوائم المالية للشركات وبصفة خاصة المخصصات والالتزامات البيئية، وأن مثل هذه المعلومات تحمل إشارات تحذيرية لمستخدمي القوائم المالية بشكل عام والمقرضين بشكل خاص عن إمكانية حدوث تدفق خارج موارد إقتصادية مستقبلاً.

أما نتائج الدراسة التطبيقية للبحث فقد أكدت على أهمية المعلومات عن المخاطر الشرطية لمحللي الإئتمان المصرفي بالبنوك التجارية المصرية (عامة وخاصة)، وأن أكثر بنود هذه المخاطر أهمية وتأثيراً في القرار الإئتماني تمثلت في المعلومات المتاحة عن المخاطر الشرطية القانونية، بينما إحتلت المعلومات المتاحة عن المخاطر البيئية الشرطية مرتبة ضعيفة. وأخيراً قدم البحث بعض التوصيات؛ أهمها ضرورة أخذ المعلومات المتاحة عن المخصصات والإلتزامات الشرطية في حساب نسب السيولة والمديونية عند تحليل المركز المالي للشركات بشكل عام والتحليل الإئتماني بشكل خاص.

الكلمات المفتاحية: المخاطر الشرطية، الأحداث المحتملة، البنود الشرطية، مخاطر الأعمال المستقبلية.

Abstract

The aim of this research is to study and analyze the impact of the disclosure of the Contingencies risks in the financial statements of the companies on the credit evaluation of the commercial banks, especially that settlement of the commitments of these risks independent may conflict with the credit payments of the lender.

In order to achieve this, the researchers relied on both the method of theoretical and deductive research, using the method of theoretical to study and analyze the accounting Literature review about Contingencies risks, and deductive by applying the theoretical findings with Egyptian business environment, through the distribution of a survey list on the sample of bank credit analysts in the Egyptian commercial banks, and analysis of data using appropriate statistical methods in this area.

The results of the study and analysis of the guidelines of the most important accounting standards in the area of accounting for the risks of the conditionality showed similarity to the guidance of the Egyptian Accounting Standard No. 28 with its theory of the International Standard No. 37, while there is an inconsistency between the international disclosure requirements on the one hand and the requirements of the American, British and Canadian standards on the other hand , And there is no academic agreement on the adequacy of these requirements, especially from the perspective of users of the financial statements.

As for the study and analysis of the most important findings of the Literature review, the research stopped the existence of a semi-academic agreement on the importance of the information about Contingencies risks in the financial statements of companies, especially the environmental liabilities, and that such information carries warning signs to the users of the financial statements in general and lenders in particular On the possibility of an outflow of independent economic resources.

The results of the applied study emphasized the importance of all information factors about Contingencies by Egyptian commercial banks (public and private), and the most important item of that were the information available on contingent legal liabilities. Finally, the study presented some recommendations, the most important of which is the need to take available information about the allocations and conditional Contingencies in calculating liquidity and debt ratios when analyzing the financial position of companies.

Keywords: Contingencies, environmental liabilities, Future Business Risks.

١ – المبحث الأول

الإطار العام للبحث

١/١: مقدمة البحث

تتعرض الشركات بشكل عام والصناعية منها بشكل خاص للعديد من المخاطر نتيجة مزاولة أنشطتها في بيئة أعمال تتسم بالتعقد والتشابك وشدة المنافسة، وتعتبر المخاطر الشرطية Contingent Risks[١] التي تواجهها الشركات ذات طبيعة خاصة لأنها تنشأ من حدث تاريخي أو حالي إلا أن أثارها المالية يتوقف على حدوث حدث أو أكثر في المستقبل، وحينئذ قد تتحمل الشركة نتائج مالية سلبية خاصة إذا حدث تدفق خارج لموارد اقتصادية تزامناً مع حدوث الحدث أو الأحداث المستقبلية، ونتيجة تعدد وتغير أشكال هذه المخاطر الشرطية مع مستحدثات بيئة الأعمال المتسارعة وكذلك عدم رضاء مستخدمي القوائم المالية عن مستوى إفصاح الشركات عنها بقوائمها المالية، فإن العديد من المنظمات المهنية مثل (FASB,[٢] IASB, and[٣] SEC)[٤] تعطي أولوية مطلقة لعملية إصدار أو تعديل معايير محاسبية تتعلق بهذا الموضوع في السنوات الحديثة (Hennes, 2014).

ويهدف نظام المعلومات المحاسبي بالشركة إلى توفير معلومات تساعد مستخدمي التقارير المحاسبية على إتخاذ العديد من القرارات الإقتصادية، وقد يواجه المحاسب صعوبات في تحقيق أهداف هذا النظام عن بعض الأحداث الاقتصادية عند إعداد التقارير المالية خاصة إذا إتسمت هذه الأحداث بعدم تأكد حدوثها، ومن أهم هذه الأحداث والتي تمثل مشكلة للمحاسب في قياسها والإفصاح عنها ما يعرف بالمخاطر الشرطية (المخصصات والالتزامات الشرطية) في تاريخ إعداد القوائم المالية (ويقصد بها كل ظرف أو حالة لا تتأكد نتيجتها النهائية إلا بوقوع أو عدم وقوع حدث أو أكثر في المستقبل وبالتالي قد يترتب مستقبلاً مواجهة الشركة لمخاطر مستقبلية، تتمثل في حدوث تدفق خارج لموارد اقتصادية)، وبالتالي فصعوبة المحاسبة عنها تكمن في كونها غير مؤكدة القيمة والتوقيت وقد يكون الطرف المستفيد أيضاً غير معلوم بعد(عبد الغني، ٢٠٠٠).

ويرجع الاهتمام بالمعلومات المحاسبية بشكل عام إلى تأثيرها على أسعار الأسهم ومن ثم قرارات الإستثمار، كما أنها تشغل المساحة الأكبر داخل قاعدة المعلومات المتاحة للمستخدمين (Rappaport, 1998). وتتجلى أهمية الإفصاح المحاسبي في توفير المعلومات اللازمة للأطراف الخارجية والتي تُعد أحد أهم مدخلات نماذج إتخاذ قراراتهم، خاصة إذا لم يمتلك هؤلاء السلطة التي تُلزم إدارة الشركة بتوفير المعلومات الضرورية لقراراتهم، وبالتالي فإن الإفصاح المناسب يجعل التعامل في السوق المالي أكثر عدالة، إذ أن الإفصاح يوفر فرصاً متكافئة للمستثمرين في الحصول على المعلومات، وهذا بدوره يوفر مناخاً استثمارياً ملائماً

---

[١] يستخدم بعض الباحثين مرادفات؛ المخاطر الإحتمالية، المخاطر الشرطية، المخاطر المستقبلية كمرادف للمصطلح Contingent Risks، إلا أننا نفضل إستخدام المخاطر الشرطية لأنه يجمع بين كافة خصائص هذه الأحداث.

[2] The Financial Accounting Standards Board (FASB)

[3] *The* **International Accounting Standards Board** ***(IASB)***

[4] *The* **Securities and Exchange Commission** ***(SEC)***

ويزيد من فرصة نمو سوق المال وإزدهاره (Beaudoin et al., 2011). وعلى الرغم من أن الإفصاح عن المعلومات الشرطية قد تتضمن إشارات سلبية عن الشركة خاصة إذا إستلزم تسوية تعهداتها حدوث تدفق خارج لموارد اقتصادية، إلا أنه يجب أن يتضمن إطار الإفصاح المحاسبي لأي شركة المعلومات الملائمة عن أي مخصص شرطي أو التزامات شرطية، حتى يتوافر لدي مستخدمي القوائم المالية قاعدة معلومات محاسبية غير منقوصة عند اتخاذ قراراتهم الاقتصادية (Lagrange et al., 2015).

ولأن عدم تطبيق المبادئ المحاسبية ونقص الإفصاح والشفافية وعدم إظهار البيانات والمعلومات الحقيقية التي تعبر عن الأوضاع المالية للشركة، ينتج مجموعة من الآثار السلبية أهمها فقدان الثقة في المعلومات المحاسبية، وبالتالي فقدان هذه المعلومات لأهم عناصرها ألا وهي جودتها. وحتى يمكن التغلب على هذا القصور يجب أن يتضمن الإفصاح أيضاً المعلومات التي تحتاج إلى درجة أكبر من الدراية والخبرة في استخدامها وخصوصاً تلك التي يحتاجها المحللين الماليين ووسطاء الاستثمار، ومن ثم ينبغي توسيع نطاق الإفصاح ليشمل كل المعلومات الملائمة، بما في ذلك تلك التي تتصف بدرجة كبيرة نسبياً من التقدير والاجتهاد الشخصي، وعلى الرغم من أن المعلومات عن المخصصات والالتزامات الشرطية تعتبر حكمية، لأنها غير مؤكدة الحدوث ويعتمد تحققها على حدوث حدث أو أكثر في المستقبل، إلا أنه يجب عدم التقليل من أهمية الإفصاح عنها لمستخدمي التقارير المالية (Hennes, 2014)، ولهذا يجب تحسين مستوى الإفصاح عنها (Marzouk, 2013).

وانطلاقاً من حرص متخذي قرار منح الإئتمان المصرفي بالبنوك التجارية على إتخاذ قرارات إئتمانية سليمة، فإنه يجب عليهم الإعتماد على كافة المعلومات المحاسبية، سواء أكانت هذه المعلومات تاريخية أم معلومات مستقبلية شرطية (Onyiriuba, 2016). خاصة وأن الإئتمان المصرفي الذي يتقرر اليوم للشركة يتم سداده في المستقبل، ومن ثم توجد ثمة علاقة بين المعلومات المحاسبية الشرطية وقرار منح إئتمان للشركة التي تتضمن قوائمها المالية معلومات شرطية، حيث يمكن إبراز دور المعلومات المحاسبية الشرطية في عملية إتخاذ قرار منح الإئتمان المصرفي، من خلال تتبع تأثير تلك المعلومات على المركز المالي للشركة طالبة الإئتمان، والذي يمثل أهم مدخلات قرار منح الائتمان المصرفي. كما تؤكد أحد أهم الدروس المستفادة من حدوث الأزمات المالية العالمية على ضرورة زيادة الإهتمام بحوكمة الالتزامات الشرطية والتي قد تزيد من فشل البنوك التجارية (Arslanalp and Liao, 2014).

هذا وقد نال موضوع مستوى ومضمون الإفصاح المحاسبي إهتمام العديد من الأطراف المهتمة بمهنة المحاسبة بغية تحسين مضمونه والإرتقاء بمستواه ومن ثم الإرتقاء بجودة المعلومات المحاسبية بشكل يتواكب مع التطورات المتلاحقة لبيئة الأعمال الحديثة، كما تحرص العديد من الهيئات المنظمة لسوق الأوراق المالية على أهمية وضرورة تحسين مستوى الإفصاح في التقارير السنوية المنشورة بشكل عام، والإفصاح عن المخاطر وحالات عدم التأكد التي تواجهها الشركات بشكل خاص، ولهذا قامت

العديد من الكيانات المهنية مثل; FASB, IASB, SEC and CICA[5] في الآونة الأخيرة بتحديث الإصدارات والمعايير المحاسبية المتعلقة بموضوع المخصصات والالتزامات الشرطية (المخاطر الشرطية)، وذلك للتغلب على طول فترة عدم رضى مستخدمي القوائم المالية، نتيجة Dissatisfaction ضعف إفصاح الشركات عن هذه الأحداث بشكل عام والتزاماتها القانونية الشرطية بشكل خاص (Hennes, 2014).

٢/١: مشكلة البحث

نال موضوع الإعتراف والإفصاح عن المخصصات والالتزامات الشرطية في تاريخ إعداد القوائم المالية اهتمام العديد من الجهات المنظمة لمهنة المحاسبة على مستوى العالم مثل (FASB, IASB, SEC and CICA) وكذلك اهتمام العديد من الباحثين والأكاديميين مثل (Scarbrough;FASC 1998; Broeders and 1993 Schiff et Chen, 2010 ;Burnside, 2004 Hennes, 2014 ; Holder, 2013 ; al., 2012; Wong, 2016 ;Lagrange et al., 2015 (Cardoso, 2015;)، لما لهذه الأحداث من سمات تفّردَها عن غيرها من الأحداث الإقتصادية الأخرى، حيث تنشأ هذه الأحداث في سنة إعداد القوائم المالية لكن مبلغها وتوقيتها، وقد يكون المستفيد منها غير مؤكدين في ذلك التاريخ. إلا أن الاهتمام العربي والمحلي مازال يحتاج لمزيد من الجهد، خاصة مدى التزام الشركات بمتطلبات المعايير المحاسبية الصادرة أو المحدثة مؤخراً في مجال الإعتراف والإفصاح عن المخصصات والالتزامات الشرطية، وكذلك مدى إدراك مستخدمي القوائم المالية للمعلومات المتوافرة عن هذه الأحداث وأثرها على نماذج إتخاذ قرارات، وللوقوف على مدى إدراك بعض مستخدمي القوائم المالية للمعلومات الواجب الإفصاح عنها بالقوائم المالية عن مخاطر الأعمال الشرطية، وأثر الإفصاح عن مثل هذه الأحداث على قرارات بعض أصحاب المصالح في الشركة. وبناءاً على ما سبق، فإن مشكلة البحث تتركز في التساؤلات التالية:

١. ماهية مخاطر الأعمال المستقبلية وأهم صورها؟
٢. ما هي أهم أسس الإعتراف والإفصاح عن مخاطر الأعمال المستقبلية وفقاً لأهم المعايير المحاسبية الصادرة أو المُحَدّثة مؤخراً؟
٣. ما أهم ما توصلت إليه الدراسات المحاسبية العالمية والمحلية في مجال أثر الإفصاح عن مخاطر الأعمال المستقبلية على قرارات مستخدمي القوائم المالية بشكل عام ومحللي الإئتمان بشكل خاص؟
٤. ما أثر الإفصاح عن مخاطر الأعمال المستقبلية على إدراك محللي الإئتمان بالبنوك التجارية المصرية؟

٣/١: هدف البحث

يهدف البحث إلى دراسة وتحليل محتوى ومضمون الإفصاح المحاسبي عن مخاطر الأعمال المستقبلية (المخصصات والالتزامات الشرطية) في تاريخ إعداد القوائم المالية وفقا لأهم المعايير المحاسبية الصادرة في هذا الشأن، كذلك دراسة وتحليل تأثير الإفصاح عن هذه الأحداث على قرارات بعض أصحاب المصالح في الشركات بشكل عام وقرار منح الإئتمان المصرفي بالبنوك التجارية بشكل خاص. بالإضافة إلى إختبار مدى صلاحية

[5] Canadian Institute of Chartered Accountants.(CICA)

وقابلية فروض البحث للتطبيق العملي من خلال دراسة تطبيقية على محللي الإئتمان المصرفي بالبنوك التجارية المصرية.

١/٤: أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من أنه يركز على مجموعة من الأحداث المُتَفَرِدة بطبيعتها عند إعداد القوائم المالية، حيث أنها تحتاج مجهود غير عادي من المحاسب للاعتراف والإفصاح عنها، نتيجة احتوائها على شقين الأول **تاريخي** وهو نشأة الحدث الاقتصادي والثاني **مستقبلي** وسيترتب عليه تحديد مبلغ وتوقيت والمستفيد، ومن ثم فإن إلقاء مزيد من الضوء على أهمية إفصاح الشركات عن مثل هذه الأحداث يخفض خطر المعلومات لمستخدمي القوائم المالية، الأمر الذي قد يزيد من احتمالية إتخاذهم قرارات إقتصادية تحقق أفضل تخصيص للموارد الاقتصادية المحدودة.

١/٥: حدود البحث

يخرج عن نطاق البحث المخصصات والإلتزامات التي تنتج من الأنشطة المستمرة والمتكررة للشركة وهي مخصصات لمقابلة النقص في قيمة الأصول مثل؛ مخصص إهلاك الأصول الثابتة وكذلك مخصص الديون المشكوك فيها. فعلى الرغم من أنها تستلزم التقدير الشخصي للمحاسب، إلا أنها إلتزامات حتمية وليست شرطية.

١/٦: خطة البحث

في ضوء مشكلة البحث وفروضه وأهدافه وأهميته، يعرض الباحثون هذه الدراسة من خلال المباحث التالية:

المبحث الثاني: مخاطر الأعمال المستقبلية؛ مفهومها وأهم صورها.

المبحث الثالث: الإفصاح عن مخاطر الأعمال المستقبلية وفق أهم المعايير المحاسبية.

المبحث الرابع: أثر الإفصاح المحاسبي عن مخاطر الأعمال المستقبلية على قرارات مستخدمي القوائم المالية.

المبحث الخامس: الدراسة التجريبية

- **النتائج والتوصيات.**
- **الدراسات المستقبلية المقترحة.**
- **مراجع البحث.**

المبحث الثاني

مخاطر الأعمال المستقبلية؛ مفهومها وأهم صورها

يعرف خطر الأعمال على أنه "احتمال ظهور تهديد بالضرر أو بالإصابة أو التزام أو خسارة أو أي حدث ينتج عنه نتائج سلبية ويكون ذلك بسبب نقاط الضعف الداخلية أو التهديدات الخارجية ويمكن تفادي هذا الخطر من خلال اتخاذ إجراءات وقائية[6]". وقد أسفرت التطورات في بيئة الأعمال الحديثة عن وقوع أحداث إقتصادية لم تصل بعد إلى مستوى العمليات المالية التي تسجل في الدفاتر ولكنها قد تؤثر جوهرياً على نتيجة الأعمال والمركز المالي، وتؤثر بدورها على تقييمات وتنبؤات متخذي القرارات، ومن أهم خصائص هذه الالتزامات أنها غير مؤكدة القيمة والتوقيت، وتتوقف نشأتها على شرط وقوع حدث معين في المستقبل يسفر عن تحديد قيمة الإلتزام وتاريخ إستحقاقه وإسم المستفيد، وقد يترتب على وقوع هذا الحدث تحمل الشركة لأعباء كبيرة مقابل نشأة هذا الالتزام، ومن أهم صور

[6] Business dictionary (http://www.business-dictionary.com/definition/risk.html)

المخصصات والالتزامات الشرطية(مخاطر الأعمال المستقبلية) ما يلي:

١. القضايا المرفوعة ضد الشركة

قد يترتب على إخلال الشركة بتعهداتها المستقبلية (مثل عدم الالتزام بشروط أحد التعاقدات) أو تحمل أحد الأطراف لضرر جسدي أو معنوي مواجهة الشركة لدعوى قضائية Litigation، وعلى الرغم من نشأة هذه الدعوى خلال سنة إعداد القوائم المالية إلا أن الآثار المترتبة عليها غير محدده بعد. وعلى الرغم من أهمية المعلومات الكمية عن المخصصات والالتزامات القانونية الشرطية لمستخدمي القوائم المالية، إلا أن العديد من الشركات مازالت تقاوم الإفصاح الكمي عن إلتزاماتها القانونية، وتكتفي بالتوافق مع متطلبات الإفصاح الوصفي للمعيار المحاسبي (SFAS, 5) (Hennes, 2014).

٢. ضمان قروض شركات أخرى

تضطر العديد من الشركات إلى الإقتراض لتوفير سيولة أو لغرض إستثماري، وقد تشترط الجهة المقرضة وجود كفيل أو ضمان لهذا القرض، ونتيجة التداخل والأنشطة المتبادلة بين الشركات قد يكون أحدها كفيل أو ضامن لقرض شركة أخرى، ومن ثم تتعرض الشركة الضامنة لخسائر والتزامات شرطية حال تعسر أو إمتناع الشركة المقترضة عن الوفاء بشروط القرض (Schiff et al., 2012).

٣. التعاقدات المحملة بخسائر

وتحدث عندما يكون التكاليف التي لا يمكن تجنبها للوفاء بالتزامات هذا التعاقد أكبر من المنافع الاقتصادية المتوقع الحصول عليها من تنفيذ هذا العقد، فقد يترتب على إبرام الشركة عقود أو إتفاقات في تاريخ معين تحملها خسائر في المستقبل وذلك إذا ما كانت الظروف الاقتصادية المتوقعة في تاريخ تنفيذ هذا العقد في غير صالح الشركة المتعاقدة. وهي ما تعرف بالعقود المحملة بأعباء أو خسائر، حيث تزيد التكاليف المتعذر تفاديها للوفاء بالالتزامات بمقتضى العقد عن المنافع الاقتصادية المتوقعة منه، وتقاس بالمبلغ الأقل من بين تكلفة العقد أو مبلغ التعويض الذي سينتج من عدم تنفيذ هذا العقد (Lagrange et al., 2015).

٤. ضمان السلع المعمرة المباعة

فرضت ظروف المنافسة الشرسة على العديد من الشركات خاصة تلك التي تتعامل في منتجات طويلة الأجل (لأكثر من فترة محاسبية)، توفير خدمة ضمان تلك المنتجات لفترة من الزمن تختلف من وحدة لأخرى ومن منتج لأخر، ومن ثم يحد التزام الشركة أمام عملائها نتيجة ضمان منتجاتها المباعة أو المعاملات الآجلة لهم، أحد أشكال الالتزامات الشرطية خاصة إذا تعرض هذه المنتجات للعطب أو التلف لأسباب ترجع لعيوب في التصنيع.

فعلى سبيل المثال، تعد شركة جنرال موتورز الأمريكية من أكبر شركات صناعة السيارات بالعالم، حيث تزعم إدارة هذه الشركة بإتباع متطلبات القسم (ASC 450) وقائمة معايير المحاسبة رقم (No. 45) فيما يتعلق بالإفصاح عن تكاليف ضمان منتجاتها السابقة والحالية سواء كانت ضمانات مباشرة أو غير مباشرة، وتقوم الشركة بتقدير التكاليف المتعلقة بسياسة ضمان منتجاتها التي ستتحملها عند نقطة البيع، حيث يتم الإفصاح عن هذه التكاليف ضمن الالتزامات الجارية بقائمة المركز المالي، وتحاول إدارة الشركة تخفيض تلك

التكاليف بشكل مستمر Constantly من خلال تحسين جودة منتجاتها(Schiff et al., 2012).

٥. التزامات خطابات الضمان المفتوحة

قد يترتب على طبيعة نشاط الشركة إصدار خطابات ضمان لصالح العميل أو لأي طرف، ففي نشاط المقاولات قد يشترط العميل (خاصة الوحدات الحكومية) على الشركة تنفيذ المشروع خلال فترة زمنية محددة أو توافر مواصفات معينة، ولضمان الإلتزام ببنود التعاقد يتطلب من الشركة المنفذة خطاب ضمان محدد القيمة أو مفتوح، إلا أن الظروف المستقبلية غير المواتية للشركة المنفذة قد يكبلها بالتزامات شرطية. وفي هذا المجال خلصت إحدى الدراسات إلى أن مخاطر إلتزامات خطابات الضمان المفتوحة تزداد بالنسبة للبنوك كلما كانت هناك علاقات قوية بين الشركة والبنك المصدر (Ono et al., 2013).

٦. الالتزام بإعادة شراء الأوراق التجارية المخصومة

قد يؤدي خصم الشركة لكمبيالاتها لدى البنك أو جهة تمويلية إلى تحملها التزامات مستقبلية، خاصة في حالة إمتناع محرر الكمبيالة عن سداد القيمة المطلوبة في مواعيد استحقاقها، حيث حالة إمتناع العميل عن دفع قيمة الكمبيالة المخصومة للبنك تتحمل الوحدة بأعباء تفوق قيمة المبالغ التي تحصلت عليها سلفاً، والتي تتمثل في رد قيمة الكمبيالة للبنك بالإضافة لأي مصاريف أخرى مثل مصاريف البروتستو والعمولات (الصبان وآخرون، ٢٠٠٠).

٧. التأمين الذاتي

قد تفضل بعض الشركات عدم تحمل أقساط التأمين العالية على أنشطتها، ومن ثم تقوم بعمل مخصص للتأمين الذاتي على أنشطتها، وذلك لتدنية ومواجهة الأخطار المستقبلية، إلا أنه في ظروف معينة يمكن أن تتحمل هذه الشركات مبالغ تفوق تلك المجنبة سلفاً، خاصة إذا كان تقدير المبالغ المجنبة مقدماً غير كافية لتغطية الخطر المحدق حينئذ (Wong, 2016).

٨. عمليات إعادة الهيكلة

إعادة الهيكلة هي برنامج أو خطة يتم تنفيذها والسيطرة عليها بواسطة إدارة الشركة والتي قد تؤدي إلى تغير جوهري في؛ نطاق نشطاها أو أسلوب أدائها، وقد يترتب على قرار إعادة هيكلة قطاع أو فرع أو خط إنتاجي أو قسم بالشركة تحمل التزامات شرطية، خاصة إذا كانت تقديرات اتخاذ قرار إعادة الهيكلة أقل من تلك التي ستحدث مستقبلاً. خاصة إذا تطلب تنفيذ هذا القرار فترة زمنية تزيد عن الفترة المحاسبية المتخذ فيها القرار (Hovakimian, 2016).

٩. الضرائب محل النزاع

قد تؤجل الشركة دفع الضرائب المستحقة نتيجة لنزاع لم يحسم بعد مع مصلحة الضرائب، ومن ثم يجب عليها الإفصاح عن هذه الالتزامات لمقابلة متطلبات المعايير المحاسبية الصادرة في هذا الشأن. وفي هذا المجال أكدت نتائج دراسة (Gleason and. Mills, 2002) على ضرورة إلتزام الشركات الأمريكية بالإفصاح عن التزاماتها الضريبية الشرطية، كما أن الأدلة التجريبية للدراسة خلصت إلى عدم كفاية الإفصاح الحالي للشركات الأمريكية عن إلتزاماتها الضريبية الشرطية، حيث لا

يتسق محتوى هذا الإفصاح مع متطلبات قائمة معايير المحاسبة الأمريكية رقم ٥ (SFAS N0.5).

١٠.الالتزامات البيئية الشرطية

وهي الإلتزامات التي قد تنشأ من عدم الشركة بالقوانين البيئية لمعالجة التلوث الناتج عن أنشطتها السابقة أو التزامها بقوانين رقابة وحماية البيئة من التلوث، وقد تكون هذه الإلتزامات أيضاً في شكل عقوبات أو غرامات تتحملها الوحدة الاقتصادية في حالة عدم الإمتثال للقوانين والتشريعات الحكومية أو الدعاوى القضائية والتسويات المالية الناتجة عن الإجراءات التصحيحية، والإصابات الشخصية المبلغ عنها نتيجة الأضرار البيئية أو التدمير للممتلكات نتيجة الحوادث البيئية (Stevens, 1996). وتزايد حاجة مستخدمي القوائم المالية إلى الإفصاح عن الأداء البيئي للشركات الصناعية، لمواجهة قصور الإفصاح التقليدي عن تلبية احتياجاتهم في ترشيد قراراتهم المتعلقة بتقييم هذه الشركات عن مسؤوليتها الاقتصادية والبيئية (Buccina et al., 2013).

حيث تزايدت احتياجات مستخدمي القوائم المالية إلى الإفصاح عن الأداء البيئي للشركات الصناعية، لمواجهة القصور الإفصاح التقليدي عن تلبية هذه الاحتياجات، ومن ثم كانت هناك ضرورة ملحة لتطوير معيار الإفصاح في الفكر المحاسبي ليشمل الإفصاح البيئي، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة كفاءة تشغيل المعلومات بواسطة متخذي القرارات (Cardoso, 2015). كما تساعد في ترشيد قراراتهم المتعلقة بتقييم المسؤولية الاقتصادية والبيئية، ومن ثم يجب أن تعكس القوائم المالية للشركات الصناعية الالتزامات الفعلية والمحتملة التي تنتج عن عدم التزام المؤسسة بقوانين البيئة (Friehe and Langlais, 2017).

١١. جوائز تنشيط المبيعات

قد تقدم بعض الشركات جوائز أو هدايا لترويج مبيعاتها بشرط قيام العملاء بتقديم كوبونات أو العلامات التجارية لمنتجاتها، وفي تاريخ قائمة المركز المالي يواجه المحاسب مشكلة تتعلق بكيفية معالجة الالتزامات الشرطية التي يجب على الوحدة الوفاء بها في الفترة التالية لفترة البيع، خاصة إذا ما حقق العميل شروط الاستفادة من العرض في الفترة المالية التالية، نتيجة امتداد عرض الجوائز والهدايا إلى أكثر من فترة محاسبية (Cheung et al., 2015).

١٢. تعويضات التقاعد

قد تلتزم الشركات بدفع تعويض أو مكافأة لكل عامل من العاملين لديها عند تركهم للخدمة–سبب التقاعد القانوني أو إصابة العمل أو الوفاة–وذلك بناء على قوانين العمل في الدولة أو لوائح الشركة الداخلية وبدلاً أن تدفع الشركة مبالغ كبيرة في فترة معينة فإنها تعمل على تكوين مخصص لمواجهة هذه المكافآت، وتحسب هذه التعويضات وفق اللوائح والقوانين المعمول بها في كل بلد وعدد من العوامل الأخرى منها عدد سنوات الخدمة والراتب قبل التقاعد أو المعاش، ويجب الإشارة أن معظم هذه العوامل تختلف من بلد لأخرى (Broeders and Chen, 2010).

١٣. الالتزام بتحويل السندات لأسهم

قد تصدر الشركات سندات قابلة للتحويل لأسهم في تاريخ استحقاقها، وذلك كوسيلة لجذب مزيد من رؤوس الأموال، وقد يصاحب ذلك قيام الشركة بتعويض حامل السند حال عدم الإلتزام بتنفيذ هذا الشرط، وفي تاريخ الإستحقاق قد تفضل بعض الشركات تحمل مبلغ التعويض لحملة السندات نظير

عدم تحويل السندات المصدرة سلفاً لأسهم (رد السندات)، خاصة إذا رأت الإدارة أفضلية هذا البديل (Walther and Klien, 2015). وتعتمد الشركات على هذه الوسيلة التمويلية لما لها من أثر إيجابي على قيمة الشركة نتيجة المنافع الضريبية (Ming et al., 2018).

المبحث الثالث

الإفصاح عن مخاطر الأعمال المستقبلية وفق أهم المعايير المحاسبية

يُعد موضوع الإفصاح عن مخاطر الأعمال المستقبلية (المخصصات والالتزامات الشرطية) بالقوائم المالية من الموضوعات التي نالت اهتمام العديد من الأطراف علي المستوى المحاسبي في الآونة الحديثة، نتيجة عدم تأكد حدوث الأثر المالي لها وصعوبة تقدير قيمة نقدية بدرجة معقولة من الدقة لهذا الأثر في تاريخ إعداد القوائم المالية، ومن أهم مظاهر هذا الاهتمام قيام الجهات المهنية المحاسبية بإصدار أو تحديث معايير توفر أسس للمحاسبة عنها، بما يساعد المحاسب في إعداد القوائم المالية من جهة، والعمل علي توفير معلومات ملائمة عن مثل هذه البنود لمستخدمي هذه القوائم من جهة أخرى.

وبدراسة وتحليل أهم الإصدارات والنشرات الصادرة عن أهم الجهات المهنية المحاسبية العالمية (IASB, FASB, SEC and CICA) والمحلية (قرار وزير الاستثمار المصري رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ بإصدار النسخة الحديثة من معايير المحاسبة المصرية)، فيما يتعلق بأسس الاعتراف والإفصاح عن المخصصات، والالتزامات الشرطية، يمكن الوقوف على أهم ما جاء بتلك الإصدارات على النحو التالي::

أولاً: معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٧ (IAS,37)

صدرت النسخة الأصلية من هذا المعيار في ١٩٩٨/٧/١ وجرى العمل به في ١٩٩٩/٧/١م وما بعدها بغرض المحاسبة عن المخصصات والالتزامات الشرطية والأصول الشرطية وقد جاء هذا المعيار ليعدل ويلغي بعض فقرات معيار المحاسبة الدولي رقم ١٠، خاصة فيما يتعلق بالأحداث التالية لتاريخ الميزانية وتؤثر على الأحداث الشرطية، وعلى الرغم من تحديث هذا المعيار أكثر من مرة في ٢٠١٠م و، ٢٠١٢م، إلا أنه يمكن القول بأن هذه التحديثات انحصرت على حذف إحدى فقرات أو إرشادات المعيار الأصلي نتيجة لإرتباط هذه الفقرة بمعيار صدر مؤخرا يشمل ما تشير إليه الفقرة الملغاة(مثل حذف المادة٩٦ و٩٧ و٩٨)، ولتحقيق غرض البحث الحالي يجب الوقوف على النقاط التالية (Kirk, 2009):

المخصصات: هي التزامات غير مؤكدة القيمة أو التوقيت، ويجب الإعتراف بها إذا توافرت الشروط الثلاثة التالية معاً:

١. عندما تواجه الشركة تعهد حالي (قانوني أو إنشائي) نشأ نتيجة حدث ماضي و
٢. عندما يكون من المحتمل (احتمال الحدوث أكثر من عدمه) حدوث تدفق خارج لموارد تتضمن منافع اقتصادية حتى يتم تسوية التعهد السابق و
٣. يمكن إجراء تقدير موثوق فيه لمبلغ التعهد المطلوب.

الإلتزام الشرطي: عرف المعيار الإلتزام الشرطي بأكثر من طريقة كما يلي:

أ. تعهد محتمل نشأ نتيجة حدوث أحداث ماضية وسيتأكد ظهوره أو عدمه بحدوث حدث أو أكثر في المستقبل، وهذه الأحداث لا تخضع بالكامل لسيطرة الشركة.

ب. تعهد حاضر نشأ نتيجة حدث ماضي ولم يتم الإعتراف به بسبب:

١. ليس من المحتمل حدوث تدفق خارج لموارد تتضمن منافع اقتصادية حتى يتم تسوية التعهد السابق. أو

٢. لا يوجد طريقة موثوق فيها لتقدير مبلغ التعهد.

ويعد عامل الإعتراف هو أهم ما يميز بين المخصص والإلتزام الشرطي حيث يتم الإعتراف والإفصاح عن المخصصات الشرطية بينما يكتفى بالإفصاح فقط عن الالتزامات الشرطية نتيجة إرتباط تأكد حدوثها على حدوث حدث أو أكثر في المستقبل وهذا الحدث غير مؤكد بعد ولا يخضع تحت سيطرة الشركة (krik, 2009)، ولا يتطلب من الشركة الاعتراف أو الإفصاح عن الالتزام الشرطي إذا لم يكن هناك احتمال لتدفق خارج لموارد تتضمن منافع اقتصادية.

ثانياً: معيار المحاسبة الكندي رقم ٣٢٩٠

يعرف هذا المعيار الحدث الشرطي بأنه حدوث حالة أو ظرف تتضمن عدم تأكد حول خسارة أو مكاسب محتملة للشركة، وتسوية هذه الحالة يتوقف على حدوث حدث أو أكثر في المستقبل، كما فرق هذا المعيار بين الحالات التالية عند مواجهة الأحداث الشرطية:

الحالة الأولى: مفضلة Likely وهي فرصة حدوث الحدث المستقبلي تكون مرتفعة (أكثر من ٥٠%).

الحالة الثانية: غير مفضلة Unlikely وهي فرصة حدوث الحدث المستقبلي تكون ضئيلة (أقل من ٥٠%).

الحالة الثالثة: غير محددة Not Determinable وهي فرصة حدوث الحدث المستقبلي يصعب تحديدها.

ويتم الإعتراف والإفصاح عن الإلتزام الشرطي إذا كان فرصة حدوث الحدث المستقبلي مفضلة وأمكن تقدير مبلغ التعهد بشكل معقول. أما إذا كان فرصة حدوث الحدث المستقبلي مفضلة وتعذر تقدير المبلغ بشكل معقول يكتفى بالإفصاح طبيعة الإلتزام بالإفصاح الإضافي Footnotes، وإذا كان فرصة حدوث الحدث المستقبلي غير مفضلة أو غير محددة ويصعب تقدير مبلغ الإلتزام بطريقة معقولة فلا يتم عمل أي إجراء محاسبي (Lagrange et al., 2015).

ومن استقراء أهم متطلبات المعيارين السابقين يمكن تخليص أهم أوجه الاختلاف والتشابه في الجدول التالي:

(جدول رقم١): يوضح أوجه التشابه والإختلاف بين معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٧ والكندي رقم ٣٢٩٠ (Lagrange et al., 2015)

وجه المقارنة	معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٧	معيار المحاسبة الكندي رقم٣٢٩٠
شروط الإعتراف بالمخصصات الشرطية	يشترط توافر ثلاثة شروط معاً: ١. وجود تعهد حالي في تاريخ القوائم. ٢. احتمال حدوث تدفق خارج لتسوية هذا التعهد. ٣. يمكن تقدير مبلغ التعهد بشكل معقول.	يشترط توافر شرطين فقط: ١. احتمالية حدوث الحدث المستقبلي تؤكد تحمل إلتزام حالي في تاريخ القوائم. ٢. يمكن تقدير مبلغ التعهد بشكل معقول.
المبلغ المعترف به يعتمد على:	أفضل تقدير للنفقات اللازمة لتسوية الإلتزام.	احتمالية دفع المبلغ المقدر يكون أكبر من عدم دفعه
أهم متطلبات الإفصاح	ينبغي الإفصاح بقائمة المركز المالي عن؛ الإلتزام المسجل كعنصر ضمن المخصصات، وصف مختصر عن طبيعة التعهد والتوقيت المتوقع لحدوث تدفق خارج لموارد اقتصادية، أي تعديل في المبالغ المفصح عنها في بداية ونهاية الفترة، أي مؤشرات عن عدم التأكد حول قيمة وتوقيت التعهد، أهم الإفتراضات التي تم الإعتماد عليها فيما يتعلق بالأحداث المستقبلية، أي تسويات مع تعويضات متوقعة.	ينبغي أن يتم الإفصاح فقط عن الإلتزام المعترف به بالميزانية، ولا ينبغي عمل أي إفصاح إضافي إلا إذا كان خطر إرتفاع الخسارة عن المبلغ المقدر كبير، ويكون من الملائم الإفصاح عن طبيعة ومدى الخسارة المتوقعة.

ثالثاً: متطلبات الإصدارات الأمريكية

وتشمل قائمة معايير المحاسبة رقم ٥ (SFAS, NO.5) والتفسير رقم١٤ ثم بيان الموقف statement of position رقم٩٢(ASB.92,1993) [٧]، ومؤخراً الإصدار رقم (ASC 450-20-25) والذي تم تفعيله بدءاً من القوائم المالية الصادرة بعد ٢٠١٠/١٢/٣١م، وفيما **يلي أهم النقاط التي ينبغي الوقوف عليها لغرض هذا البحث:**

– **الحدث الشرطي Contingency:** ظهور موقف أو حالة أو ظرف من الظروف التي تحتوي على عدم التأكد من إمكانية الحصول على مكاسب أو تحمل خسائر شرطية للوحدة، والمكاسب يمكن أن تتمثل في الحصول على أصل أو تخفيض إلتزام، بينما الخسارة تتمثل في تدهور أصل أو زيادة إلتزام، وفي النهاية يتم التخلص من حالة عدم التأكد بوقوع حدث أو أكثر في المستقبل.

[٧] صدرت قائمة معايير المحاسبة الأمريكية رقم ٥ عن مجلس معايير المحاسبة المالية FASB سنة ١٩٧٥بغرض المحاسبة عن الالتزامات الشرطية، بينما قدم التفسير رقم ١٤ الصادرة عن نفس المجلس سنة ١٩٧٦لوضع إرشادات إضافية فيما يتعلق بتسجيل الخسائر الشرطية، كما صدر بيان الموقف رقم٩٢ عن مجلس مبادئ المحاسبةASBسنة١٩٩٣ لوضع إرشادات للمحاسبة عن الالتزامات البيئية الشرطية.

- **الخسارة الشرطية Loss Contingency:** تظهر الخسارة الشرطية فقط عندما تنخفض قيمة أحد الأصول أو تتحمل الشركة إلتزام في تاريخ إعداد القوائم المالية، وهذا الالتزام يستحق فقط إذا:

١. من المحتمل حدوث إنخفاض في قيمة الأصل أو تحمل الإلتزام في تاريخ إعداد القوائم المالية.

٢. قيمة الخسارة يمكن تقديرها بطريقة معقولة.

- **فرق المعيار بين ثلاث حالات يمكن مواجهتها عند الإعتراف والافصاح عن الأحداث الشرطية وهي:**

الحالة الأولى: محتملة الحدوث بشكل كبير probable: احتمال حدوث أو وقوع الحدث المستقبلي أكبر من عدم وقوعه (احتمال حدوثها ٥٠٪ فأكثر)، ومن ثم إذا كانت تصنيف وقوع الحدث المستقبلي وفق هذه الحالة ويمكن تقدير قيمة الخسارة بدرجة معقولة فيجب الإعتراف والإفصاح عنه بالقوائم المالية الحالية إظهاره في قائمة الدخل كخسارة وفي قائمة المركز المالي كالتزام)، أما إذا تعذر تقدير قيمة الخسارة بدرجة معقولة يكتفي الإفصاح عنه بالقوائم المالية ضمن الإفصاح الإضافي Footnotes

الحالة الثانية: محتملة الحدوث بدرجة معقولة Reasonably possible احتمال حدوث أو وقوع الحدث المستقبلي يتراوح ما بين الحالة الأولى والثالثة (احتمال حدوثها يتراوح ما بين ٢٠ ٪ و٥٠٪)، أما إذا كان الإلتزام محتمل الحدوث بدرجة معقولة فيكتفي بالإفصاح عنه ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية تمشياً مع المعيار المحاسبي.

الحالة الثالثة: محتملة الحدوث بدرجة ضئيلة (مستبعدة) Remote (احتمال حدوثها أقل من ٢٠)٪، ولا يتطلب من الشركة القيام بأي إفصاح في هذه الحالة.

أما بيان الموقف statement of position رقم٩٢(ASB 92-1993) الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية فقد ركز على مناقشة ثلاثة موضوعات متعلقة بالإلتزامات البيئية الشرطية (عملية المقاصة بين الإلتزام الشرطي وأي أصل متعلق به offsetting، وعملية الخصم للحصول على القيمة الحالية للالتزام الشرطي discounting، والإفصاح عن الإلتزام الشرطيdisclosure)، **وفيما يلي أهم ما توصلت إليه اللجنة (لجنة معايير المحاسبة المالية الأمريكية) من متطلبات للإفصاح عن مثل هذه الإلتزامات في الموضوعات الثلاثة على التوالي(Roberts and Hohl, 1994):**

أ– تحديد الحالات التي يجب الإفصاح عن كل من الالتزام الشرطي وأي أصل متعلق به (دعوى استرداد أو تعويض) على حده، فقد رأت أنه يجب الإفصاح في الميزانية العمومية عن القيمة الإجمالية للإلتزام الشرطي بدلاً من قيمته الصافية، لأن ذلك أكثر عدالة في عرض أحد البنود الشرطية والمتعلقة بالدعاوى القضائية، حيث أن الإفصاح عن القيمة الإجمالية للإلتزام الشرطي بشكل منفصل عن قيمة التعويض المتعلق به يلقي الضوء على عنصرين مختلفين، أما المقاصة بين هذين العنصرين ربما يترك إنطباع لدى المستثمرين عن ضخامة هذا الإلتزام.

ب- معدل الخصم المناسب الذي يجب إستخدامه عند الإعتراف بالإلتزام الشرطي كقيمة حالية، فقد أوضحت اللجنة أن الإفصاح عن القيمة الحالية للإلتزام البيئي يكون فقط، للإلتزامات البيئية الشرطية المتعلقة بنظافة المواقع الخطرة ذات النفقات طويلة المدى والقابلة للتحديد، كما يجب أن يكون معدل الخصم المستخدم لا يزيد عن معدل الخصم للأصول الخالية من الخطر، وألا تتأثر قيمة الالتزام الشرطي بمعدل الائتمان الذي تدفعه الشركة، وذلك نتيجة أن بعض الشركات كانت تستخدم معدل الخصم المتعلق بعائد الأصول طويلة الأجل أو معدل تكلفة الأموال.

جـ- الإفصاح الكافي والذي يساعد المستثمرين في تقدير اللإلتزام الشرطي، وقد أكدت اللجنة على أنه عند الإفصاح عن الإلتزامات البيئية الشرطية يجب أن تكون المعلومات المفصح عنها مركزه ومحدده بشكل أكبر، عما هو ظاهر الآن في ممارسات الشركات، لتمكين المستثمرين من تقييم طبيعة ومجال البنود الشرطية، وأن يتجنبوا الإفصاح المغال فيه، خاصة إذا كان تأثير أحد البنود الشرطية غير هام.

ومن استقراء أهم متطلبات المعيار الدولي والمعايير الأمريكية يمكن تخليص أهم أوجه الاختلاف والتشابه في الجدول التالي:

(جدول رقم ٢): يوضح أوجه التشابه والإختلاف بين معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٧ والمعايير الأمريكية (Schiff et al., 2012)

وجه المقارنة	معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٧	قائمة معايير المحاسبة الأمريكية رقم ٥
تعريف لفظ محتمل Probable	تفضيل الحدوث أكبر من عدم الحدوث More likely than not	يفضل الحدوث likely
المبلغ المقدر من بين مدى التدفق الخارج (الأدنى والأقصى)	يتم الإعتراف بالمتوسط من بين الحدين الأدنى والأقصى	يتم الإعتراف بالحد الأدنى لمدى الخسارة المتوقعة
الخصم Discounting	يتم الإعتراف بالمبلغ بعد خصمه (أي تعديله بأثر الفترة الزمنية المستقبلية)	لا تتطلب خصم المبلغ المعترف به
استثناءات الإفصاح	لا ينبغي الإفصاح عن المخاطر المستقبلية إذا كان الإفصاح سيسبب ضرر جسيم للشركة	لا يوجد استثناءات

رابعاً: معيار المحاسبة البريطاني رقم١٢(FRS, NO.12)

صدر معيار المحاسبة البريطاني رقم١٢ FRS (NO.12) عن مجلس معايير المحاسبة ASB التابع لمعهد المحاسبين القانونيين بإنجلترا وويلز ICAEW[8] سنة ١٩٩٨م وجرى العمل به في وبعد ١٩٩٩/٣/٢٣م بغرض المحاسبة عن المخصصات،

[8] The Institute of Chartered Accountants in England and Wales (ICAEW)

الأصول والإلتزامات الشرطية، ووفق هذا المعيار تعتبر المخصصات إلتزامات غير محددة القيمة أو التوقيت ويجب الإعتراف بها بالقوائم المالية إذا توافرت الشروط التالية معاً:

١. عندما تواجه الشركة تعهد حالي (قانوني أو إنشائي) نتيجة حدث تم بالفعل و
٢. من المحتمل تحويل منافع اقتصادية لتسوية هذا التعهد و
٣. إمكانية تقدير مبلغ هذا التعهد بشكل معقول.

والقيمة التي يتم تسجيلها كمخصص ينبغي أن تمثل أفضل تقدير للنفقات المطلوبة لتسوية التعهد الحالي في تاريخ القوائم المالية. ويجب أن تفصح الشركة لكل نوع من المخصصات، عن حركة المخصص خلال الفترة، موضحا رصيد أول الفترة والمستنفذ منه خلال الفترة، والزيادة فيه خلال الفترة، ورصيد آخر الفترة، بالإضافة لوصف مختصر عن طبيعة التعهد الذي يجب أن يقابله المخصص، والوقت المتوقع له، وعدم التأكد المصاحب للمبلغ أو توقيت تحويل الموارد ذات المنافع الاقتصادية، ومبلغ أي استرداد متوقع وكيفية حسابه.

أما الالتزامات الشرطية فلا يجب الإعتراف بها بل ينبغي الإفصاح عنها، إذا كان من المحتمل حدوث تدفق خارج لمنافع إقتصادية لتسوية التعهد الحالي، بينما إذا كان هذا الإحتمال مستبعد فلا ينبغي الإفصاح. ولهذا إذا كان الإلتزام محتمل بدرجة كبيرة يتم تكوين مخصص له، وإذا كان محتمل بدرجة ضئيلة لا يوجد ضرورة لمتطلبات الإفصاح عنه، أما إذا كان محتمل بدرجة معقولة فيجب الإفصاح عن طبيعة وتوقيت الالتزام، وأثره المالي المقدر، ومجالات عدم التأكد والإفتراضات التي بنيت عليها، وكذلك أية استردادات متوقعه وكيفية حسابها.

خامساً: معيار المحاسبة المصري رقم (٢٨) [٩]

يجد المتتبع لمتطلبات معيار المراجعة المصري رقم ٢٨ الصادر سنة ٢٠١٥م، أنه لا يأتي بالبعيد عن معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٧، لأنه بشكل كبير جداً مجرد ترجمة للمعيار الدولي رقم ٣٧، حيث عرف المعيار المصري المخصص الشرطي بأنه التزام غير محدد التوقيت أو المبلغ، كما عرف الإلتزام الشرطي هو إلتزام ممكن أن ينشأ عن أحداث ماضية وسوف يتم تأكيده عن طريق حدوث أو عدم حدوث حدث مستقبلي غير مؤكد والذي لا يكون تحت سيطرة المنشأة بالكامل أو هو إلتزام حالي نشأ عن أحداث في الماضي ولم يتم الإعتراف به لأنه: (١) ليس من المتوقع أن يكون هناك تدفقاً خارجاً لمنافع إقتصادية لتسوية هذا الإلتزام. أو (٢) لا يمكن قياس قيمة الإلتزام بطريقة يمكن الإعتماد عليها بصور كافية.

وفيما يتعلق بالعلاقة بين المخصص والإلتزام الشرطي فقد جاءت الفقرة رقم ١٢ من هذا المعيار بما يلي، تعتبر المخصصات محتملة لأنها غير مؤكدة التوقيت ولا المقدار، ومع ذلك فإن مصطلح محتملة يستخدم في هذا المعيار للإلتزامات والأصول التي لا يتم الإعتراف بها، حيث إن وجودها سوف يتأكد عند حدوث أو عدم حدوث حدث أو أكثر مستقبلي غير مؤكد والذي لا يكون بأكمله تحت سيطرة الشركة، بالإضافة إلى ذلك فإن مصطلح

[٩] صدر أخر إصدار من معايير المحاسبة المصرية بقرار وزير الاقتصاد رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥م ويجرى العمل بها بدءاً من أول يناير ٢٠١٦م.

الإلتزامات المحتملة يستخدم للإلتزامات التي لا ينطبق عليها شروط الإعتراف.

ومما سبق يرى الباحثون أن متطلبات المعايير السابقة لم تتفق على طبيعة ومحتوى وشكل الإفصاح عن المخاطر الشرطية، إلا أن معظم هذه المعايير أكدت على ضرورة الإعتراف والإفصاح عن قيمة الإلتزام الشرطي كمصروف بقائمة الدخل ومخصص بقائمة المركز المالي حال تحقق ثلاث شروط مجتمعة؛ (١) وجود تعهد قائم في تاريخ القوائم غير مؤكد القيمة أو التوقيت. (٢) تسوية هذا التعهد يتطلب تدفق خارج لموارد اقتصادية. (٣) يمكن تقدير قيمة هذا التعهد بطريقة معقولة. أما إذا تحقق الشرط الأول وأحد الشرطين الباقيين (الثاني أو الثالث) فيكتفي الإفصاح عن هذا الإلتزام الشرطي بالإفصاحات المتممة للقوائم المالية Footnotes، وأخيراً حدوث الشرط الأول فقط دون تحقق الشرط الثاني والثالث فتعفي الشركة من إتخاذ أي إجراء محاسبي.

المبحث الرابع

أثر الإفصاح المحاسبي عن مخاطر الأعمال المستقبلية على قرارات مستخدمي القوائم المالية

اتفق العديد من الباحثين (Lagrange et al., 2015; Hennes, 20014; Arslanalp and Lio, 2014) على أهمية الإفصاح عن مخاطر الأعمال المستقبلية ذات النشأة التاريخية والأثر السلبي المستقبلي بالقوائم المالية الحالية، سواء كانت هذه المعلومات مالية أو غير مالية، ومن ثم يجب أن تعكس القوائم المالية لشركات الأعمال كافة التزاماتها الفعلية والمحتملة بشكل عام والناتجة من عدم الالتزام بقوانين البيئة بشكل خاص. كما أن الإفصاح عن الالتزامات الشرطية له تأثير مباشر على دلالة القوائم المالية، وفي تجاهل هذا التأثير إخلال بدلالة هذه القوائم، ومن ثم يجب الإفصاح عنها بطريقة أو بأكثر وفقا لطبيعتها (أبو خليل، ١٩٨٤م). ولإبراز أهمية الإفصاح المحاسبي عن المعلومات الشرطية لمستخدمي القوائم المالية بشكل عام ومتخذي قرار الائتمان المصرفي بشكل خاص يرى الباحثون ضرورة الوقوف على أهم نتائج الدراسات المحاسبية في هذا المجال كما يلي:

حيث هدفت دراسة (عبد الغني، ٢٠٠٠م) الوقوف على أسس القياس والإفصاح المحاسبي عن البنود الشرطية في تاريخ الميزانية، وتقييم مدى إلتزام الشركات المقيدة بالبورصة المصرية وتعمل في مجال الكيماويات بهذه الأسس، وفي مجال أهمية الإفصاح عن البنود الشرطية بالقوائم المالية خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها.

- اتفاق الدراسات المحاسبية على أهمية المعلومات المحاسبية عن البنود الشرطية، خاصة البيئية الشرطية، وإن أهمية هذه المعلومات تتضح من تأثيرها الكبير على قرارات مستخدمي القوائم المالية، خاصة المستثمرين في الأوراق المالية، مما يؤكد حاجة سوق رأس المال لمثل هذه المعلومات.
- الاهتمام بالمعلومات المحاسبية عن البنود الشرطية من قبل المحاسب ومراقب الحسابات وجهات الرقابة الرسمية، منصب في ضرورة وجود واتساق الممارسة بشأن المعايير المحاسبية الملائمة لهذا المجال من مجالات المحاسبة.
- أكدت النتائج التطبيقية للدراسة على أنه بالرغم من تأكيد إدارة الشركات محل الدراسة على أن

قوائمها معدة وفقا للقانون ٩٥لسنة ١٩٩٢م ولائحته التنفيذية وتعديلاتها (أي الإلتزام بمعايير المحاسبة المصرية والدولية) إلا أن المسؤولين عن الإدارة المالية والحسابات لا يدركون ما المقصود بالبنود الشرطية.

-رغم وجود بعض البنود الشرطية في تلك الوحدات، إلا أن المحاسبين بها لا يعالجون هذه المفردات كبنود شرطية، مما يعني خروج على معيار المحاسبة المصري الحاكم لها.

-لا تقوم الشركات محل عينة الدراسة بالإفصاح الملائم عن هذه البنود وفقاً وما يتطلبه المعيار المصري، حيث يتم دمج كل المخصصات عن البنود الشرطية تحت بند مخصصات أخرى.

كما إستهدفت دراسة (Gleason and Mills 2002) توضيح الأهمية النسبية للإفصاح عن الإلتزامات الشرطية (بصفة خاصة الإلتزامات الضريبية، كحالة محددة من الإلتزامات الشرطية التي تواجه معدي القوائم) بالقوائم المالية للشركات في الولايات المتحدة الأمريكية، كما تم دراسة العوامل التي تجعل هذه الشركات تفصح عن التزاماتها الضريبية الشرطية، نتيجة عدم توافر مثل هذا الإفصاح للأطراف الخارجية المهتمة بأمر الوحدة، وذلك من خلال تحليل البيانات التي تم مراجعتها من مصلحة خدمة الإيرادات الداخلية Confidential internal revenue service audit data والإفصاح المحاسبي لأكبر مائة شركة صناعية لفترة ٩ سنوات (١٩٨٧م – ١٩٩٥م) عن إلتزاماتها الضريبية الشرطية، وذلك لاختبار الفرضين الآتيين:

– رغبة الشركة في الإفصاح عن التزاماتها الضريبية الشرطية في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية يكون كبير عندما يكون احتمال تحقق الدعوى أو الخسائر الشرطية يكون كبير.

-القيمة التي تظهرها الشركة كإلتزام شرطي تزداد مع زيادة القيمة المتوقعة للخسائر.

وبعد دراسة أسس المحاسبة والإفصاح عن الالتزامات والمخصصات الشرطية وفق معيار المحاسبة الأمريكي رقم ٥ بالقوائم المالية لشركات العينة، وتحليل محتوى الإفصاح عن هذه الإلتزامات الشرطية، خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها:

-أن إفصاح الشركات عن الدعاوى القضائية والإلتزامات الضريبية الشرطية متفاوتة من شركة لأخرى وأن هذا الإفصاح لا يتضمن تفاصيل بالمعلومات التي تقابل متطلبات المعيار رقم ٥ (SFAS NO.5).

– الإفصاح عن الإلتزامات الضريبية الشرطية تزداد مع زيادة كمية الدعاوى.

-الإفصاح عن الالتزامات الشرطية أكثر ارتباطاً بالعوامل المتعلقة بممارسات الإفصاح (مثل الحجم، رأس المال المصدر، احتمالية الدعوى القضائية، جودة الإفصاح) من تلبية متطلبات الإفصاح للمعيار رقم ٥.

-الشركات كبيرة الحجم تفصح اختياريا بشكل أكبر ومتكرر عن التزاماتها الضريبية الشرطية، حتى تتمتع بتكلفة منخفضة لرأس المال.

-أن الأدلة التجريبية الحالية التي تحث الشركات على الإفصاح عن التزاماتها الضريبية الشرطية قليلة.

أما دراسة (Cormier and Magnan 2003) فقد هدفت إلى الوقوف على أهمية الإفصاح عن الإلتزامات البيئية الشرطية لبعض دول الإتحاد

الأوربي، بالإضافة إلى مقارنة ممارسات الإفصاح عن هذه الإلتزامات للشركات الفرنسية مع نظيرتها الكندية والأمريكية، وذلك بإستخدام تحليل منافع وتكاليف الإفصاح عن معلومات الإلتزامات البيئية الشرطية لعينة[١٠] من الشركات الفرنسية.

وقد افترضت الدراسة أن استراتيجية الشركة في الإفصاح عن معلومات الالتزامات البيئية الشرطية دالة لمجموعة من المتغيرات هي حجم الوحدة، تكلفة المعلومات، تكلفة الملكية، رؤية الوحدة، المتطلبات الرقابية، هذا وقد خلصت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها:

-يؤثر الإفصاح البيئي والاجتماعي بشكل قوي على أسواق الأوراق المالية العالمية، ومن ثم يجب تشجيع الشركات على تجانس ممارساتها المحاسبية في هذا المجال.

-هناك علاقة إيجابية بين التوسع في الإفصاح المحاسبي عن الالتزامات البيئية الشرطية وكل من الكشف عن رؤية الشركة، درجة المخاطرة، حجم الوحدة، المتغيرات الرقابية (متطلبات بورصة الأوراق المالية).

-هناك علاقة سلبية بين التوسع في الإفصاح البيئي وتكاليف الملكية، تكاليف المعلومات.

-الإفصاح الاختياري عن الالتزامات البيئية الشرطية للوحدات الفرنسية أقل شمولا مقارنة بالوحدات في شمال أمريكا والوحدات الكندية.

-تتشابه الوحدات الفرنسية مع الكندية في أن قرارات إفصاحها عن الالتزامات البيئية تعتمد على تقديرها للأهمية الاقتصادية لهذه المعلومات ومدى حاجة المستثمرين لها، كما أن التقرير عن الالتزامات البيئية يعتمد على الأداء السوقي لأسهمها على العكس فإن هذه العلاقة لم تلاحظ في الوحدات الكندية.

وفي هذا السياق هدفت دراسة (Campbell, et al 2003) إلي تحليل مصادر عدم التأكد الملازم للالتزامات البيئية الشرطية، والتي ستنتج من نظافة المواقع الملوثة بالنفايات الخطرة، وذلك بالنسبة للشركات التي تعمل في مجال الصناعات الكيماوية، حيث يجب أن تتوافق مع القوانين البيئية للجنة Superfund، كما أن عدم التأكد الملازم لهذه الالتزامات يحد من دور المعلومات المحاسبية التي يعتمد عليها المستخدمون في تقييم المخاطر المالية، فعلى الرغم من أن المعايير المحاسبية تحاول تخفيض تأثير عدم التأكد عن طريق أنها تتطلب الإفصاح عن ظروف المخاطر الشرطية والافتراضات التي بنيت، إلا أنه لا يتم إزالته بالكامل.

ولأن الإفصاح عن هذه الالتزامات وفق معيار المحاسبة الأمريكي رقم٥(SFAS No.5)، إما أن تكون في شكل مستحقات Accruals تظهر بالقوائم المالية أو إفصاح إضافي بمرفقات القوائم المالية Footnote، كما أن الدراسات المحاسبية التجريبية طورت نوعين من عدم التأكد الملازم لهذه الالتزامات وهما عدم التأكد المتعلق بموقع الالتزام Site Uncertainty وعدم التأكد المتعلق بتخصيص الالتزامAllocation Uncertainty، وقد اختبرت الدراسة الفروض التالية:

١- المعلومات الخاصة التي تفصح عنها الشركة بخصوص الالتزامات الشرطية تقلل من عدم التأكد المتعلق بموقع الالتزام وتأثيره السلبي على تقييم الالتزامات البيئية الشرطية.

[١٠] عددها ٢٤٦ تعمل في ٧ قطاعات صناعية مختلفة خلال فترة ٦ سنوات من١٩٩٢حتى١٩٩٧.

٢- المعلومات الخاصة التي تفصح عنها الشركة بخصوص الالتزامات الشرطية تقلل من عدم التأكد المتعلق بتخصيص الالتزام وتأثيره السلبي على تقييم الالتزامات البيئية الشرطية.

٣- لا يوجد اختلاف في تخفيض عدم التأكد المتعلق بتقييم محتوى المعلومات المحاسبية المتوافرة عن هذه الالتزامات سواء في صورة مستحقات أو إفصاح هامشي.

وبعد دراسة واختبار الفروض السابقة خلصت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها:

- أن المعلومات المفصح عنها بخصوص الالتزامات البيئية الشرطية سواء في صورة مستحقات أو إفصاح هامشي تلعب دورا ذو قيمة في تخفيض عدم التأكد المتعلق بهذه المعلومات المحاسبية.
- أن المعلومات المفصح عنها في شكل مستحقات تبدو أكثر تأثيراً في تخفيض عدم التأكد المتعلق بتخصيص الالتزام عن عدم التأكد المتعلق بموقع الالتزام، في حين جاءت المعلومات المفصح عنها الإفصاحات المتممة Footnote عكس ذلك.

كما هدفت دراسة (Lee and Hutchison 2005) إلى تحديد العوامل التي تؤثر علي قرار إدارة الشركة للإفصاح عن المعلومات البيئية المحاسبية بالتقارير المالية لها، وذلك نتيجة تزايد ملائمة هذه المعلومات للعديد من الأطراف المهتمة (مثل: الموظفين، الإدارة، المستثمرين، المقرضين، المنظمين، الاتحادات النقابية، مجموعة المصالح العامة...)، وقد خلصت الدراسة إلى أن أهم محددات الإفصاح عن هذه المعلومات تتمثل في التوافق مع القوانين والتشريعات، والضغوط العامة، خصائص الصناعة، تحليل التكلفة والمنفعة، المواقف والضغوط الثقافية، كما أن الإفصاح المحاسبي عن المعلومات البيئية أصبح متزايد الأهمية للعديد من الأطراف المهتمة بأمر الشركة.

وتوافقاً مع غرض البحث الحالي فقد هدفت دراسة (McDermott, et al 2005) إلى تحديد كيفية تأثير المخصصات المعدة لمقابلة التعهدات بنظافة المواقع الملوثة على اتخاذ قرار منح قروض للشركات البريطانية، سواء أكانت صغيرة ومتوسطة الحجم من المؤسسات المقرضة، ولأن الالتزامات البيئية الشرطية لنظافة المواقع الملوثة أصبحت هامة لكل من المقترض والمقرض في ظل التشريعات الحديثة، فوجهة النظر الحديثة لتقدير البنوك لمخاطر هذه الالتزامات أصبح جزء من عملية الموافقة على القروض الممنوحة لمثل هؤلاء المقترضين.

فالبنوك أصبحت أكثر تخوفاً من المخاطر المنتشرة حديثاً (مثل مخاطر الإلتزامات البيئية الشرطية) من المخاطر التقليدية أو المخاطر المستقرة والتي يمكن التحكم فيها، فالعديد من الشركات صغيرة ومتوسطة الحجم لا تستطيع الحصول على التمويل الكافي من البنوك بسبب الالتزامات الشرطية للتلوث البيئي النتاج من أنشطتها، ولذلك فإن البنوك تضغط على هذه الشركات للاهتمام بإلتزاماتها البيئية، أو تغير موقفها وممارساتها المطلوبة في اتجاه هذه الموضوعات الهامة حتى تحصل على التمويل المطلوب.

وعلى الرغم من أن الشركات صغيرة ومتوسطة الحجم (يعمل بها أقل من ٤٩ عامل) توظف ٥٥% من حجم عمالة القطاع الخاص وتساهم في ٥٢% من الدخل الإجمالي في UK، مما يجعلها أكثر أهمية من الشركات كبيرة الحجم، إلا أنها تنتج أكبر

من ٧٠% من المنتجات التجارية والصناعية ذات النفايات في إنجلترا وويلز، وبالتالي تسأل عن ٥٠-٨٠% من إجمالي أحداث التلوث، مما يجعل البنوك تمارس العديد من الإستراتيجيات لتقليل الإستثمار في مثل هذه الشركات والتي من أهمها:

- تجنب أو رفض إقراض مثل تلك الشركات.
- تقليل أو إستبعاد أنشطة المقترضين السلبية بيئياً أو ضمان قروضها.
- تقليل آثار مثل هذه الأنشطة عن طريق تنويع محفظة قروضها.
- تغطية مثل هذه القروض عن طريق الأدوات المالية.
- تسييل القروض الممنوحة لمثل هذه الأنشطة أو بيعها لطرف أخر.

وفيما يتعلق بتحديد سعر الفائدة المحمل على قروض مثل هذه الشركات، فإن متخذي القرار يوازن بين المخاطر التقليدية والعائد من الأنشطة المضمونة، إلا أنه في حالة تمويل أنشطة أكثر مخاطرة –مثل الأنشطة الملوثة–يضيف علاوة خطر إضافي على سعر الفائدة الأصلي للشركات خاصة الصغيرة ومتوسطة الحجم، وعلى الرغم من تطبيق نفس الأسس عند إقراض الشركات كبيرة الحجم إلا أنه تعد أقل مخاطر نتيجة لأن معلوماتها المنشورة تكون متاحة، ومن ثم فرصها في الحصول على قروضها بسعر فائدة أقل. وأخيرا فقد أوصت الدراسة البنوك بتبني استراتيجيات إقراض تخفف من مسئولية عملائهم البيئية من جهة، ومن جهة أخري تأمين مخاطر قروضها.

وفي مجال أهمية مدخل المخاطر الشرطية في تقييم المجالات المختلفة للشركة، ركزت دراسة (Saccani and Perona 2007) على ضرورة إعتماد المدخل الشرطي عند إبرام صفات شراء إحتياجات الشركات الصناعية، وأن كفاءة وفعالية هذه الصفقات تتوقف على مدى أخذ المخاطر الشرطية في الإعتبار عند شراء خامات التصنيع buyer–supplier. كما أكدت نتائج دراسة (Jiang and Li 2008) على أهمية أخذ المخاطر الشرطية في الإعتبار عند إبرام التحالفات الاستراتيجية strategic alliances. وفي هذا المجال أيضاً هدفت دراسة (Gordon et al., 2009) إلى الوقوف على دور المخاطر الشرطية في إدارة مخاطر الشركة بشكل إجمالي، حيث أكدت الدراسة على النظرة الشمولية لإدارة مخاطر الشركة يجب أن تتضمن المخاطر الشرطية ولذلك كمدخل حديث لتحسن أداء الشركة بدلاً من النظرة التقليدية لإدارة المخاطر، حيث أكدت ركزت الدراسة على خمس محاور في إدارة مخاطر الشركة وهم؛ عدم التأكد البيئي، المنافسة، حجم الشركة، التعقد التنظيمي وأخيراً رقابة مجلس الإدارة، كما قامت الدراسة بتحليل الإفصاح المتعلق بهذه الأنشطة الخمسة لعدد ١١٢ شركة مسجلة بالبورصة الأمريكية سواء كان هذا الإفصاح بالتقارير المالية السنوية 10Ks أو الربع سنوية 10Qs، حيث أكدت النتائج التجريبية للدراسة على أهمية المحاور الخمسة في تشكيل أداء شركات العينة. وترى دراسة (Jayaram ET AL., 2010) أن تحقيق متطلبات إدارة الجودة الشاملة للشركة TQM يجب أن تشمل أبعادها مدخل المخاطر الشرطية.

أما دراسة (Holder et al., 2013) فقد هدفت إلى دراسة وتحليل عدد ٣٦٩ تعليق على المسودة المبدئية لمعيار المحاسبة الدولي رقم ٣٧ وكذلك المسودة المبدئية لقائمة معايير المحاسبة الأمريكية

رقم ٥ بخصوص المحاسبة عن المخاطر الشرطية، كما هدفت الدراسة أيضاً الوقوف على مدى استجابة هاتين الجهتين (FASB, IASB) لتلك التعليقات ومدى تأثر المعايير الولية والأمريكية للاستجابات الدولية، وقد خلصت الدراسة للعديد من النتائج أهمها؛ التعليقات الواردة من الدول المختلفة إلى IASB كانت أكثر تأثيراً في تعديل الإصدار النهائي لمعيار المحاسبة رقم ٣٧ خاصة فيما يتعلق بالإعتراف الاحتمالي recognition robability من تلك الواردة إلى الFASB، حيث دعم مستخدمو القوائم المالية قواعد الإفصاح المقبولة قبول عام بشكل أكثر حدة من معدي تلك القوائم.

كما إستهدفت دراسة (Lagrange et al., 2015) الوقوف على أثر بدائل الإفصاح عن الإلتزامات الشرطية وفق معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٧ والذي تم تفعيله منذ الأول من يناير عام ٢٠١١، حيث تم قياس هذا الأثر من خلال التعرف على أحكام موظفي الإئتمان المصرفي في البنوك الكندية عن محتوى الإفصاح عن الإلتزامات الشرطية بالقوائم المالية محل التحليل الإئتماني، وقد خلصت الدراسة إلى أنه على الرغم من عدم تأثر القرار الإئتماني ببدائل التقرير عن الإلتزامات الشرطية إلا أن إدارك المحللين الإئتمانين عن محتوى ومضون الإلتزامات الشرطية إنقسم إلى أربع أنواع كان لكل منها أثر مختلف على علاوة الفائدة المقررة.

وقد هدفت دراسة (Ming et al., 2018) إلى تقييم وتحليل مدى تأثر الأداء المالي للشركة بالديون القابلة للتحول إلى أداة ملكية Equity والتي أطلقت عليها الدراسة بالتعهدات القابلة للتحويل Contingent Convertibility، حيث قد تضطر الشركة إلى تحويل هذه التعهدات إلى ملكية خاصة في حالة الضغوط المالية Financial Distress، وبإستخدام أسعار الأوراق المالية للشركة والهيكل المالي المثالي بما يتضمنه من تعهدات قابلة للتحويل، خلصت الدراسة إلى أن إصدار مثل هذ التعهدات القابلة للتحويل قد تزيد من قيمة الشركة حيث الآثار الضريبية الإيجابية والحفاظ على مستوى مخاطر ملكية منخفض. وعلى الجانب الأخر قد يضجر حملة الأسهم من عملية التحويل نتيجة زيادة قاعدة ملكية الشركة.

وأخيراً هدفت دراسة (Maletic et al., 2018) إلى الوقوف على أثر عوامل المخاطر الشرطية (التوجه طويل الأجل، المنافسة، عدم التأكد) على ممارسات إستدامة الشركات sustainability practices وكذلك الأداء المالي والإجتماعي، وقد خلصت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها؛ إفصاح الشركات عن ممارساتها في مجال الإستدامة يعد من أكثر مؤشرات تطورها، وأن إهتمام الشركة بمسئوليتها والتزاماتها البيئية يزيد من جودة أدائها المالي والاجتماعي.

ومن العرض السابق لأهم ما توصلت إليه الدراسات السابقة في مجال الإعتراف والإفصاح عن المخاطر الشرطية، يمكن بلورة أبعاد أهمية الإفصاح عن مثل هذه المعلومات في النقاط التالية:

١. تفصح الشركات عن التزاماتها الشرطية للإذعان للعديد من المتطلبات الرقابية والمهنية خاصة التوافق مع متطلبات المعايير المحاسبية (Kennedy et al., 1998). ونتيجة استمرار وتضخم التكاليف والتعهدات البيئية للشركة في الفترة الأخيرة،

٢. يفيد الإفصاح عن الالتزامات البيئية الشرطية بالتقارير المالية العديد من الأطراف المهتمة stakeholders بأمر الشركة (مثل: الموظفين، الإدارة، المستثمرين، المقرضين، المنظمين، الاتحادات النقابية، مجموعة المصالح العامة (Lee & Hutchison, 2005).

٣. تقوم الشركات بالإفصاح اختيارياً عن التزاماتها البيئية الشرطية لتقليل الأثر السلبي على قيمة أسهمها في بورصة الأوراق المالية مقارنة بتلك التي لا تفصح اختيارياً عن التزاماتها البيئية الشرطية.

٤. تفصح الشركات عن مخاطرها الشرطية وذلك للحصول علي رأس مال بتكلفة منخفضة، حيث تترجم البنوك المخاطر الشرطية لرأس المال في صورة عائد متضخم على قروضها (Berg and Kaserer, 2015)

٥. الإفصاح عن الالتزامات الشرطية البيئية يقلل من حالة عدم التأكد لدى متخذي قرار الاستثمار عند تقييمهم لتأثير هذه الالتزامات على أسعار الأسهم (Campbell et al, 2003).

٦. الإفصاح عن المخصصات والالتزامات البيئية الشرطية يمكن مستخدمي القوائم المالية من زيادة دقة نتائج نماذج التنبؤ بالتدفقات النقدية وربحية الشركة، من خلال أخذ تلك التعهدات في الاعتبار ضمن معلمات النموذج المستخدم في ذلك (Nikkinen and Sahlstram, 2004).

٧. يلائم الإفصاح عن المخصصات والالتزامات الشرطية قرارات تقييم سوق الأوراق المالية، ويمكن تبرير تكاليف إنتاج والإفصاح عن المعلومات الشرطية من خلال المنافع التي تعود على أسواق المال، لأنها تخفض درجة عدم التأكد بشأن التعهدات الشرطية للشركة (FASC, 1998).

٨. يجب على الشركات الإفصاح عن التزاماتها الضريبية الشرطية للتوافق مع متطلبات المعايير المحاسبية الصادرة في هذا الشأن (Gleason and Mills, 2002).

٩. يساهم الإفصاح عن المعلومات البيئية الشرطية في تلبية احتياجات الأطراف المعنية بالشركة بالمعلومات المالية التي تساعدهم في تقييم كفاءتها، خاصة فيما يتعلق باستخدامها للموارد الاقتصادية ومدى وفائها بمسئوليتها تجاه حماية البيئة والمحافظة عليها من التلوث، كما أنه يعد أحد مكونات الإفصاح الكامل والذي يعتبر أحد خصائص جودة المعلومات في الفكر المحاسبي (حسن، ١٩٩٩).

١٠. ترجع متطلبات الإفصاح عن المعلومات البيئية الشرطية لاهتمام أصحاب المصالح في الشركة بالزيادة المضطردة في تكاليف المنتجات والناتجة عن تزايد الالتزامات البيئية الشرطية وما ينتج عنها تكاليف بيئية متنوعة (عبد البر، ٢٠٠٢).

١١. يزيد الإفصاح البيئي في التقارير المالية ثقة المؤسسات المقرضة في مقدرة إدارة الشركات على إدارة القروض المقدمة لها من تلك المؤسسات، كما يستخدم أيضا كأداة سياسية واجتماعية في بعض الحالات لعدم الإضرار بالأطراف الأخرى بالمجتمع (Lawrence and Roper, 2004)

١٢. يؤثر اختلاف نوع التقرير عن المعلومات الشرطية بشكل جوهري في معدلات الفائدة المصاحبة للائتمان المصرفي (Lagrange et al., 2015).

١٣. الإفصاح عن الالتزامات الشرطية يمكن الجهات المقرضة من تقييم ما تتعرض له من مخاطر مالية في ضوء معلومات كاملة، حيث

يجب أن يعتمد المحلل الائتماني على كل المعلومات المتاحة ومنها الالتزامات الشرطية في تقدير المخاطر المحتملة للعميل الائتماني (علي، ١٩٩٦).

١٤. يهتم المراجعون الخارجيون بفهم معايير وأسس القياس والإفصاح عن البنود الشرطية، حيث تتطلب منهم معايير المراجعة المتعارف عليها أن يقيم الدليل الكافي والملائم على التزام الشركة(عميله) بهذه المعايير والأسس (George, 2004)

١٥- توقيت الإفصاح عن الالتزام البيئي الشرطي هام جدا لمستخدمي المعلومات المحاسبية المالية الحاليين والمحتملين، ومن ثم يجب إعلام المستخدمين بوجود مصروف أو نفقة شرطية وكذلك احتمال حدوث تدفقات نقدية خارجة كبيرة بمجرد أن يكون الالتزام محتملا ويمكن قياسه بدرجة معقولة من الدقة (فتح الله، ١٩٩٦).

١٦- الإفصاح عن الالتزامات البيئية الشرطية هام لمانحي الائتمان المصرفي بالبنوك التجارية، عند تقييمهم وإدارتهم للمخاطر الائتمانية المتعلقة بأنشطة المقترضين (George, 2004).

١٧. تتمثل أهمية الإفصاح عن الالتزامات البيئية الشرطية في تجنب تحمل المقترضين لالتزامات بيئية شرطية، وإدارة المخاطر الناتجة عنها، من خلال التأكد من إذعان العميل الائتماني للتشريعات البيئية (Thompson, and Cowton, 2004).

١٨. يجب أخذ إطار المخاطر الشرطية الداخلية والخارجية في الإعتبار عند تقييم شراء أو الإستحواذ على الشركات (Bals et al., 2017).

١٩. يعتبر معيار قدرة الشركة في التوافق مع إلتزاماتها البيئية ومحيطها البيئي أحد محاور تقييم وتَمَيّز الشركات (Maletic et al., 2018).

وخلاصة ما سبق عرضه عن أهمية أخذ المخاطر الشرطية في الإعتبار عند تقييم الشركة مالياً، يقترح الباحثون ضرورة أخذ أثر المخصصات والإلتزامات الشرطية في الإعتبار عند حساب بعض النسب المالية (التداول، والمديونية) في ظل وجود مثل هذه المعلومات لتصبح كما يلي:

(جدول رقم٣): يوضح نسب السيولة والمديونية بعد تعديلها بالمخصصات والالتزامات الشرطية

النسبة	الطريقة التقليدية	الطريقة المقترحة في ظل المعلومات الشرطية
١- نسبة التداول	الأصول المتداولة ÷ الخصوم المتداولة	الأصول المتداولة ÷ الخصوم المتداولة + المخصصات الشرطية + الالتزامات الشرطية
٢- نسبة السيولة السريعة	الأصول المتداولة – المخزون ÷ الخصوم المتداولة	الأصول المتداولة – المخزون ÷ الخصوم المتداولة + المخصصات الشرطية + الالتزامات الشرطية
٣- نسبة الديون إلى الأصول	إجمالي الديون ÷ إجمالي الأصول	الديون الفعلية + المخصصات الشرطية + الالتزامات الشرطية ÷ إجمالي الأصول
٤- نسبة الديون إلى الملكية	إجمالي الديون ÷ حقوق الملكية	الديون الفعلية + المخصصات الشرطية + الالتزامات الشرطية ÷ حقوق الملكية

المبحث الخامس

الدراسة التطبيقية وإختبار فروض البحث

إن قيمة البحث العلمي تنبع وتتحقق من خلال ارتباطه بالواقع العملي، واستكمالاً للفائدة المرجوة من البحث يحاول الباحثون استطلاع رأي محللي الإئتمان بالبنوك التجارية المصرية العامة أو الخاصة حول أثر الإفصاح عن المخاطر الشرطية بالقوائم المالية للشركات محل القرار الإئتماني لمعرفة وتحديد آرائهم فيما إذا كان لهذه المعلومات آثار إيجابية أو سلبية على قرارهم الإئتماني، ويمكن للباحثان أن يعرضوا أبعاد هذه الدراسة كما يلي:

أولاً: أهداف الدراسة

وفقاً لأهداف البحث وحدوده تهدف الدراسة الإجابة على الأسئلة الآتية:

أ- إذا كانت بعض الدراسات السابقة (مثل Oldham 1993، Thompson & Buccina et al., 2013؛Cowton 2004; Friehe and Langlais 2017) خلصت إلى أهمية الإفصاح المحاسبي عن البنود الشرطية، خاصة الالتزامات البيئية الشرطية بالنسبة لمتخذي قرار منح الائتمان المصرفي بالبنوك التجارية، إلا أن اختبار هذه الأهمية في البيئة المصرية لم يحظ بالقدر الذي يعكس تضخم الأثر المالي للعديد من

هذه البنود في تاريخ إعداد القوائم المالية، خاصة في الشركات المصرية التي تمارس أنشطة لها أثار سلبية على البيئة. **فما مدي إدراك مانحي الائتمان بالبنوك التجارية المصرية لملاءمة المعلومات عن المخاطر الشرطية في اتخاذهم لقرار منح الائتمان؟**

ب- إذا كانت بعض الدراسات السابقة (Lagrange et al., 2015 ;George, 2004)، في مجال أهمية الإفصاح المحاسبي عن البنود الشرطية في قرار منح الائتمان، ركزت فقط على أهمية الإفصاح عن الالتزامات الشرطية الناتجة من ضمان ديون شركات أخرى أو الناتجة من التوافق مع القوانين البيئية، دون إعطاء باقي البنود الشرطية السابق عرضها بالمبحث الأول نفس الأهمية. **فما هي الأهمية النسبية للمخاطر الشرطية الأخرى في اتخاذ قرار منح الائتماني؟**

جـ- إذا كانت بعض الدراسات السابقة (Ming, et al., 2018 ;Arslanalp and Liao, 2014; Thomas et al., 2005; والتي هدفت إلى تحديد أثر الإفصاح المحاسبي عن البنود الشرطية على قرار منح الائتمان، خلصت إلى أهمية المخاطر الشرطية في إتخاذ القرار الإئتماني. **فما هو تأثير الإفصاح المحاسبي عن المخاطر الشرطية بالقوائم المالية للشركات المصرية على قرار منح الائتمان المطلوب منها؟**

وفي ضوء ما تم عرضه في الجزء النظري وتحقيقاً لأهداف الدراسة التطبيقية، **فإنه يمكن صياغة فروض البحث في شكل فروض بديلة كما يلي:**

الفرض الأول H_1: يدرك محللي الائتمان بالبنوك التجارية المصرية مدى ملاءمة المعلومات المحاسبية عن المخاطر الشرطية في اتخاذ قرار منح الائتمان المصرفي.

الفرض الثاني H_2: يوجد اختلاف بين الأهمية النسبية لبنود معلومات المخاطر الشرطية في قرار منح الائتمان.

الفرض الثالث H_3: تؤثر المعلومات عن البنود الشرطية في اتخاذ قرار منح الائتمان المصرفي بالبنوك التجارية المصرية.

ثانياً: حدود الدراسة التطبيقية

بجانب القيود التي السابق الإشارة لها في الدراسة النظرية، ولغرض إبراز دور المعلومات عن البنود الشرطية في عملية اتخاذ قرار منح الائتمان، فإنه يتم تحييد مدخلات قرار منح الائتمان الأخرى بخلاف الموقف المالي (مثل؛ سمعة العميل، عميل قديم أو حديث، نشاط العميل، الشكل القانوني، الضمانات المقدمة.....)

ثالثاً: تصميم أداة جمع البيانات

لتأسيس العلاقة بين ملائمة المعلومات المحاسبية عن البنود الشرطية وقرار منح الائتمان بالبنوك التجارية المصرية، فقد تم الاعتماد على قائمة الاستقصاء بجانب إجراء المقابلات الشخصية في جمع البيانات (زغلول، ١٩٩٩). لاستكشاف مدي إدراك متخذي قرارات منح الائتمان المصرفي بالبنوك المصرية لملاءمة كل بند من بنود المعلومات الشرطية في قرار منح الائتمان، بالإضافة إلى تحديد الأهمية النسبية لكل بند منها، وذلك من خلال الاعتماد على القياس الترتيبي والذي يقوم على الطلب من كل مستجوب بتحديد رتبة محددة من الأرقام لكل بند من المعلومات الشرطية وذلك كما يلي (هويدي، ١٩٩٣):

(جدول رقم ٤): يوضح الوزن النسبي الذي يعكس أهمية كل بند في الدراسة

مدى الموافقة	موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق جدا
الوزن المرجح	٤	٣	٢	١	٠

كما أرفق بكل قائمة استقصاء عدد من الحالات الائتمانية، حيث تعبر كل حالة منها عن وضع مالي قبل وبعد التأثر بالمعلومات الشرطية المتاحة، وطُلب من مسئولي منح الائتمان بالبنوك التجارية المصرية اتخاذ قرار في كل منها لأغراض منح قرض طبقاً للمعلومات المتاحة بها، وبالتالي يمكن الوقوف على مدى تأثير المعلومات الشرطية على قرار منح الائتمان (راضي، ١٩٩١). وقد تم تصميم قائمة الاستقصاء لهذه الدراسة لكي تفي بالمتطلبات الآتية:

- الشمول لكي توفر بيانات مناسبة وكافية عن موضوع البحث.
- البساطة والوضوح حتى لا يحدث لبس لدي المستجوبين في أحد مفرداتها.
- عدم الإطالة والإرهاق حتى تشجع المستجوبين على المشاركة في عينة الدراسة.
- تجنب قيام المستجوبين بعمليات حسابية لضمان اتساق الردود.

وأخيراً تم تحديد متغيرات البحث على النحو التالي:

يتمثل **المتغير المستقل** الذي تم تحديده في هذا البحث، في المعلومات المحاسبية عن الالتزامات الشرطية والتي يتم الإفصاح عنها بالقوائم المالية أو بمرفقاتها، والتي أمكن حصر أهم مفرداتها(بنودها) كما يلي:

أ- المخصصات الشرطية

تعتبر كل المخصصات شرطية لأنها مقابل تعهدات غير محددة القيمة والتوقيت – وقد تم استثناء مخصص إهلاك الأصول، مخصص الديون المشكوك فيها في حدود البحث–، ويمكن أن تكون الوحدة الاقتصادية مخصصات لمقابلة التعهدات الآتية:

١- مخصصات ضمان المنتجات المعمرة.
٢- مخصص الالتزامات البيئية.
٣- مخصص التعويضات القضائية.
٤- مخصص الضرائب محل النزاع.
٥- مخصصات إعادة الهيكلة (مثل مخصص نهاية الخدمة).

ب- الالتزامات الشرطية

وهي الالتزامات التي تنشأ من أحداث سابقة لكن أثرها المالي لم يُحسم بعد إلا إذا وقع حدث أو أكثر في المستقبل، ومن أهم مفردات هذه الالتزامات ما يلي:

٦- التزامات عن دعاوى قضائية ضد الشركة.
٧- التزامات عن ضمان قروض شركات أخرى.
٨- التزامات عن معالجة الأضرار البيئية.
٩- التزامات لمقابلة ضمان المنتجات المعمرة.
١٠- التزامات عن رد الكمبيالات المخصومة
١١- التزامات التعهدات المستقبلية.
١٢- التزامات عن الضرائب محل النزاع.
١٣- التزامات عن منح سبق الحصول عليها.

أما **المتغير التابع** يتمثل في قرار منح الائتمان المتخذ في البنوك التجارية المصرية.

رابعاً: مجتمع الدراسة التطبيقية

تأسيساً على مشكلة وأهداف الدراسة وفروض البحث، تحدد مجتمع الدراسة من مسئولي قرار منح الائتمان في البنوك التجارية العامة (بنك مصر، البنك الأهلي المصري، بنك القاهرة، بنك الإسكندرية) وعدد من البنوك الخاصة (بنك مصر الدولي، البنك التجاري الدولي، بنك الإسكندرية التجاري والبحري، البنك المصري الأمريكي، البنك المصري الوطني)، للتعرف على مدى إدراكهم لملاءمة المعلومات المحاسبية عن البنود الشرطية بالقوائم المالية للعميل الائتماني عند اتخاذهم القرار الائتماني.

وقام الباحثون بزيارة عدد من فروع البنوك السابق ذكرها، ثم تم توزيع قائمة استقصاء على محللي الائتمان بها، وفيما يلي بيان بقوائم الاستقصاء الموزعة والمستلمة من المستجوبين.

(جدول رقم٥): يوضح عدد قوائم الاستقصاء الموزعة والمستلمة

نوع البنك	عدد القوائم الموزعة	عدد القوائم المستلمة	نسبة الردود	عدد القوائم المستبعدة	عدد القوائم الصحيحة	نسبة الردود الصحيحة / المستلمة
بنوك عامة	١١٠	٧٢	%٦٥	١٣	٥٩	%٨٢
بنوك خاصة	٦٠	٤٦	%٧٦.٥	٥	٤١	%٨٩

وبعد أن تم جمع قوائم الاستقصاء من المشاركين في الدراسة تم تحليلها إحصائياً لاختبار فروض البحث والتحقق من مدى اعتماد محللي الائتمان في البنوك التجارية المصرية على المعلومات المحاسبية عن البنود الشرطية في اتخاذ القرار الائتماني لعملائهم، وذلك من خلال دارسة ثلاثة ظواهر تتمثل في تحديد مدي إدراك هؤلاء المحللين لأهمية مثل تلك المعلومات، وتحديد الأهمية النسبية للبنود المختلفة منها في القرار الائتماني، وأخيراً تحديد أثر الإفصاح عن معلومات البنود الشرطية بقوائم العميل علي القرار الائتماني له.

وقد تم استخدام برنامج MINITAP لتحليل بيانات الاستجابات السابقة وبرنامج Excel للاستعانة ببعض الرسومات التوضيحية، مع الاعتماد على الأساليب الإحصائية الآتية:

١- أسلوب اختبار النسبة One Proportion الذي يفترض أن العامل المفسر (البند الشرطي) يعتبر هام بالنسبة لعملية اتخاذ القرار الائتماني(المتغير التابع)، إذا كانت قيمة p-value للبند الشرطي في النموذج تساوي الصفر أو تقترب منه في حدود ٠.٠٥أو تكون قيمة نسبة الموافقة p < ٠.٥ (الفرض البديلH1)،- في مقابل (فرض العدمH0) بأن المتغير الشرطي لا يعتبر هام بالنسبة لمتخذي قرار الائتمان إذا كانت قيمة p- value تزيد عن ٠.٠٥ أو قيمةp => ٠.٥ ، وقد تم تطبيق هذا الاختبار عند مستوى معنوية ٩٥%.

٢- أسلوب الانحدار المتعدد Regression Multi Analysis والذي يفسر نسبة التغير في المتغير التابع(القرار الائتماني) والتي يمكن إرجاعها إلي المتغيرات المستقلة(المجموعات الشرطية) "مخصصات، التزامات شرطية، أصول شرطية"، وذلك من خلال قيمة R-Sq[١١] أو R-Sq(adj)[١٢]، حيث يفترض هذا التحليل أن فرض العدم (H0:B1=B2=B3…= 0) يقوم علي أن معاملات المتغيرات المفسرة (البنود الشرطية) داخل كل مجموعة تكون متساوية وتساوي صفر، وبالتالي لا تؤثر في القرار الائتماني. في مقابل الفرض البديل(H1: B1 ≠ B2 ≠ B3…≠ 0) بأن معاملات المتغيرات المفسرة (البنود الشرطية) غير متساوية ولا تساوي الصفر، ومن ثم تكون مؤثرة في القرار الائتماني، ويمكن اختبار مدى معنوية النموذج من خلال جدولANOVA حيث أن قيمة p-value تكون أصغر من ٠.٠٥ ، أو تكون قيم عمود VIF قريبة من ١، بالإضافة إلي أن قيمة p-value لكل بند شرطي تعكس درجة أهميته النسبية، وقد تم تطبيق هذا الاختبار أيضاً عند مستوى معنوية ٩٥%.

٣- أسلوب اختبار الفرق بين نسبتين Two Proportions، حيث يفترض هذا التحليل أن فرض العدم (H0 : m1=m2) يقوم علي أن متوسط النسبتين(أي متوسط نسبة الموافقة علي منح الائتمان في كل حالة مالية والحالة التي تليها) متساويتان، ومن ثم لا تؤثر العوامل المفسرة (البنود الشرطية) علي المتغير التابع (القرار الائتماني)، وتأكيداً على ذلك تكون قيمة p-value > ٠.٠٥، في مقابل الفرض البديل(H1 : m1≠ m2 متوسط النسبتين غير متساويتان، بالتالي يمكن استنتاج وجود أثر للمتغير المستقل (البنود الشرطية) علي القرار الائتماني(المتغير التابع) إذا كان هناك اختلاف بين متوسط نسبة الموافقات الائتمانية علي كل حالة والتي تليها (الفرض البديل)، كما يمكن التأكد من صحة الاختبار السابق كلما اقتربت قيمة p-value من الصفر أو < ٠.٠٥، وقد تم تطبيق هذا الاختبار أيضا عند مستوى معنوية ٩٥%.

أ- نتائج إختبار الفرض الأول

يوضح الجدول التالي نتائج الإجابة على الجزء الأول من السؤال الأول في كل من البنوك العامة والخاصة

[١١] R-Sq : معامل التحديد لكل مجموعة (نسبة التغير في المتغير التابع التي يمكن إرجاعها للمتغير المستقل)

[١٢] R-Sq(adj) : هي معامل التحديد بعد الأخذ في الاعتبار عدد العوامل المفسرة داخل كل مجموعة.

(جدول رقم ٦): يوضح ملخص لنتائج الإجابة عن الجزء الأول من السؤال الأول

هل البند الشرطي المحتمل ظهوره بقوائم العميل يؤخذ في الاعتبار عند اتخاذكم القرار الائتماني؟	رمز المتغير بالتحليل	بنوك عامة		بنوك خاصة	
		حجم العينة N	عدد الإجابة بنعم X	حجم العينة N	عدد الإجابة بنعم X
١- مخصص ضمان المنتجات المباعة.	X1-1	٥٩	٥٤	٤١	٣٩
٢- مخصص الالتزامات البيئية.	X1-2	٥٩	٤٧	٤١	٤٠
٣-مخصص التعويضات القانونية للغير.	X1-3	٥٩	٥٧	٤١	٤١
٤- مخصص الضرائب المستحقة.	X1-4	٥٩	٥٩	٤١	٤١
٥- مخصص لإعادة الهيكلة (مثل مخصص ترك الخدمة).	X1-5	٥٩	٥٥	٤١	٢٠
٦- التزام العميل عن الدعوى القضائية المرفوعة ضده	X1-6	٥٩	٥٥	٤١	٤١
٧- الالتزام نتيجة ضمان العميل لديون الغير.	X1-7	٥٩	٥١	٤١	٤٠
٨- الالتزام عن معالجة أضرار بيئية سابقة.	X1-8	٥٩	٣٧	٤١	٣٥
٩- التزام العميل عن ضمان منتجاته المباعة.	X1-9	٥٩	٥١	٤١	٣٣
١٠- التزام العميل عن كمبيالاته المخصومة لدى البنك	X1-10	٥٩	٥٧	٤١	٤١
١١- التزام العميل عن تعهداته التعاقدية المستقبلية.	X1-11	٥٩	٥٦	٤١	٣٦
١٢- الالتزام عن الضرائب المتنازع عليها.	X1-12	٥٩	٥٧	٤١	٤٠
١٣- الالتزام المصاحب لمنحة حصل عليها العميل.	X1-13	٥٩	٣٨	٤١	٣٥

وبعد إدخال بيانات الإجابات السابقة لبرنامج MINITAP في صورة (١،٠)، حيث تم إدخال المتغير الشرطي بالقيمة واحد إذا كانت الإجابة بنعم، أما في حالة الإجابة بلا يأخذ القيمة صفر، ثم تطبيق أسلوب اختبار النسبة الذي يفترض أن المتغير الشرطي يعتبر هام بالنسبة لمتخذي قرار الائتمان إذا كانت قيمة p-value له في النموذج تساوي الصفر أو تقترب منه في حدود ٠.٠٥(الفرض البديل)، وللتأكيد تكون قيمة (نسبة الموافق) p > ٠.٥

ومن دراسة مخرجات الحاسب للتحليل السابق، يمكن عرض النتائج التالية:

*** بالنسبة للبنوك العامة**

١- تعتبر كل المخصصات الشرطية (من المتغير x1-1 إلي x1-5) هامة بالنسبة لمتخذي قرار الائتمان المصرفي بالبنوك العامة، وذلك لأن قيمة p-value لكل بند منها تساوي الصفر، بالإضافة إلي أن قيمةp (نسبة الموافقة) أكبر من 0.5 (تحقق الفرض البديل للاختبار: بأن هذه البنود هامة بالنسبة لمتخذي قرار الائتمان)، وأن أكثر هذه البنود أهمية هي المتغير x1-4 (مخصص الضرائب المستحقة) حيث نسبة الموافقة علي أهميته p = 1، وأقلها أهمية هي المتغير x1-2 (مخصص الالتزامات البيئية) p = 0.79661 ، ويمكن تبرير تلك النتيجة بأن مخصص الضرائب المستحقة يعد أحد الديون السيادية لخزانة الدولة، أما مخصص الالتزامات البيئية فإنه لا توجد إرشادات واضحة من قبل سياسة البنك بأخذها في الاعتبار عند اتخاذ القرار الائتماني.

٢- تعتبر كل الالتزامات الشرطية (من المتغير x1-6 إلي x1-13) هامة بالنسبة لمتخذي قرار الائتمان المصرفي بالبنوك العامة، وذلك لأن قيمة p-value لكل بند منها تساوي الصفر أو تقترب منه في حدود 0.05، و قيمة p أكبر من 0.5، كما أن أكثرها أهمية هي المتغير x1-10 (الالتزام عن الكمبيالات المخصومة) p = 0.966102 و x1-12 (الالتزام عن الضرائب المتنازع عليها) p = 0.966102، وأقلها أهمية هي المتغير x1-8 (الالتزامات عن معالجة الأضرار البيئية)p =0.627119. حيث تعد الالتزامات الشرطية المستحقة لخزانة الدولة أو لأي مؤسسة تابعة لها أكثر أهمية من تلك المستحقة لكيانات غير محددة (مثل الالتزام عن أضرار بيئية، الالتزام عن ضمان المنتجات المباعة..).

ويمكن إظهار أهمية البنود الشرطية في القرار الائتماني من خلال الشكل البياني التالي:

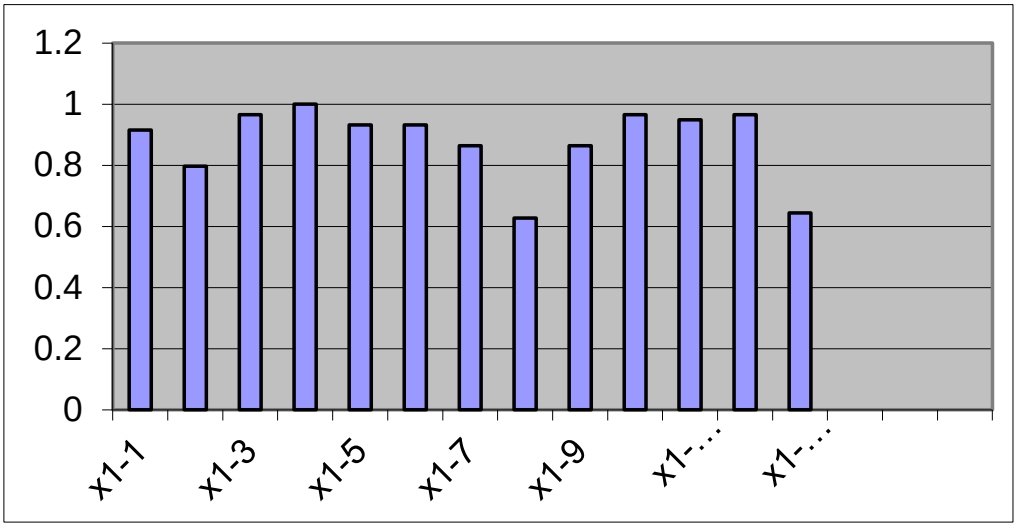

(شكل رقم ١): يوضح نسب الاعتماد على المخاطر الشرطية في القرار الائتماني-بنوك عامة

***بالنسبة للبنوك الخاصة**

على الرغم من تشابه نتائج التحليل الإحصائي في البنوك الخاصة مع مثيلتها في البنوك العامة، إلا أنه يمكن إلقاء الضوء على بعض النقاط الآتية:

١- نالت المخصصات الشرطية X1-3(مخصص التعويضات القانونية)، X1-4 (مخصص الضرائب المستحقة)، X1-6 (الالتزام عن الدعوى القضائية)، X1-10 (الالتزام عن الكمبيالات المخصومة) علي نسبة إجماع ١٠٠% بأهميتها بالنسبة لمتخذي قرار الائتمان المصرفي بالبنوك الخاصة. وذلك لأنها تعد مستحقات ملزمة علي العميل الائتماني من جهات سيادية.

٢- نالت المتغيرات البيئية الشرطية سواء في صورة مخصصات ٩٧%أو التزامات٨٥ % علي إجماع أكثر بأهميتها في البنوك الخاصة عنها في البنوك العامة (٧٩%، ٦٢%) علي التوالي. وذلك نتيجة وجود بعض الخطوط الإرشادية في بعض هذه البنوك عن أهمية تجنب العميل الائتماني للأضرار البيئية المتوقعة من عملياته الصناعية (من خلال إجابات بعض المستجوبين أثناء المقابلات الشخصية معهم).

كما يمكن توضيح أهمية البنود الشرطية في القرار الائتماني في البنوك الخاصة من خلال الشكل البياني التالي:

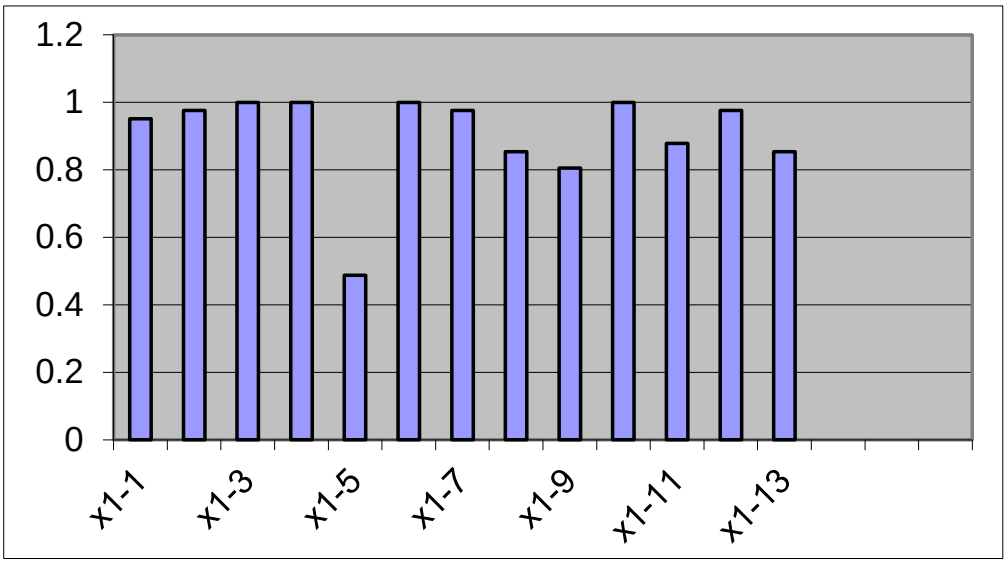

(شكل رقم٢): يوضح نسب الاعتماد على المخاطر الشرطية في القرار الإئتماني- بنوك خاصة

وبناءً على ما سبق، وفي ضوء النتائج المستمدة من تحليل بيانات الجدول رقم (٦) أو بالنظر إلي الشكلين (١، ٢) بالنسبة للبنوك العامة أو البنوك الخاصة، يمكن القول بأن البنود الشرطية سواء في صورة مخصصات أو التزامات شرطية تهم متخذي قرار الائتمان المصرفي بالبنوك التجارية المصرية، ومن ثم يمكن قبول **الفرض البديل الأول H_1 : بأن محللي الائتمان بالبنوك التجارية المصرية يدركوا مدى ملاءمة المعلومات المحاسبية عن البنود الشرطية في اتخاذ قرار منح الائتمان المصرفي.**

ب-نتائج إختبار الفرض الثاني

يتم اختبار هذا الفرض من خلال تحليل نتائج الإجابات على الجزء الثاني من السؤال الأول، والتي يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

(جدول رقم٧): يوضح متوسط الأهمية النسبية لكل لبنوط المخاطر الشرطية

البند الشرطي المحتمل ظهوره بقوائم العميل	الرمز في التحليل	متوسط الأهمية النسبية لكل متغير	
		بنوك عامة	بنوك خاصة
١- مخصص ضمان المنتجات المباعة.	X2-1	٢.٥	٢.٣
٢- مخصص الالتزامات البيئية.	X2-2	١.٧	٢.٢
٣- مخصص التعويضات القانونية للغير.	X2-3	٣	٣.٦
٤- مخصص الضرائب المستحقة.	X2-4	٣.٧	٣.٩
٥- مخصص لإعادة الهيكلة (مثل مخصص ترك الخدمة).	X2-5	٢.٤	٠.٩
٦- التزام العميل عن الدعوى القضائية للغير.	X2-6	٣.٣	٣.٨
٧- الالتزام نتيجة ضمان العميل لديون الغير.	X2-7	٢.٩	٣.٦
٨- الالتزام عن معالجة أضرار بيئية سابقة.	X2-8	١.٣	٢.٢
٩- التزام العميل عن ضمان منتجاته المباعة.	X2-9	٢.٤	٢
١٠-التزام العميل عن كمبيالاته المخصومة.	X2-10	٣.٤	٣.٦
١١-التزام العميل عن تعهداته التعاقدية المستقبلية.	X2-11	٢.٣	٢.٦
١٢-الالتزام عن الضرائب المتنازع عليها.	X2-12	٣.٤	٣.٥
١٣-الالتزام المصاحب لمنحة حصل عليها العميل.	X2-13	١.٩	٢.٥

وقد تم إدخال بيانات الإجابات السابقة بصورتها المبدئية(هام جدا =٤، هام =٣، متوسط =٢، قليل =١، عديم = .) لبرنامج MINITAP، ثم تم حساب متوسط الأهمية النسبية للمتغيرات الشرطية معا في كل مشاهدة (استمارة) كما هي موضحة بالجدول السابق، تم تطبيق أسلوب الانحدار المتعدد علي كل مجموعة من المتغيرات الشرطية (مخصصات، التزامات شرطية، أصول شرطية) لتحديد نسبة التغير في المتغير التابع(القرار الائتماني) والتي يمكن إرجاعها إلي المتغيرات المستقلة(المجموعات الشرطية)، وذلك من خلال قيمة R-Sq أو(R-Sq(adj، حيث يفترض هذا التحليل أن معاملات المتغيرات المفسرة (البنود الشرطية) داخل كل مجموعة تكون غير متساوية ولا تساوي الصفر ومن ثم تكون مؤثرة في القرار الائتماني (الفرض البديل)، ويمكن اختبار معنوية النموذج من خلال جدولANOVA حيث نلاحظ أن قيمة p-value تكون أصغر من ٠.٠٥ ، أو

تكون قيم عمود VIF قريبة من ١، بالإضافة إلي أن قيمة p-value لكل بند شرطي تعكس درجة أهميته النسبية. ومن قراءة مخرجات الحاسب للتحليل السابق يتضح الآتي:

- نسبة التغير في القرار الائتماني بالبنوك العامة التي يمكن إرجاعها إلي المخصصات الشرطية تعادل ٥٧% وفقا لمعيار R-Sq و ٥٢.٩% وفق معيار R Sq(adj) ، وذلك مع التحقق من صحة هذا النموذج بالنظر في جدولANOVA حيث نلاحظ أن قيمة p-value = 0.000 ومن ثم فالنموذج معنوي، كما أن اختلاف قيمة p-value لكل متغير عن الأخر يعكس اختلاف أهميته في القرار الائتماني، حيث كان أكثرها أهمية مخصص الضرائب المستحقة(x2-4) ثم مخصص التعويضات القانونية(x2-3) وعلي العكس أقلها أهمية مخصص الالتزامات البيئية(x2-2).وقد سبق تعليل تلك النتيجة في الفرض الأول.
- نسبة التغير في القرار الائتماني بالبنوك الخاصة التي يمكن إرجاعها إلي المخصصات الشرطية تعادل ٨٠.٧% وفقا لمعيار R-Sq و ٧٧.٩% وفق معيار Sq(adj)، وبالنظر في جدولANOVA حيث نلاحظ أن قيمة p-value = 0.000 ومن ثم فالنموذج معنوي، واختلاف قيمةp-value لكل متغير عن الأخر يعكس اختلاف أهميته في القرار الائتماني، حيث اتضح أن أكثر هذه البنود أهمية هو مخصص الضرائب المستحقة ثم مخصص التعويضات القانونية، وعلي العكس أقلها أهمية مخصص إعادة الهيكلة (x2-5)، وبمقارنة هذه النتائج مع نتائج البنوك العامة نجد أن هناك تشابه أو ثمة تشابه واضح بينهما، إلا النتائج المستمدة من بيانات عينة البنوك الخاصة أكثر تحديدا، نظرا لإلمام المستجوبين بالبنوك الخاصة بطبيعة وأهمية البنود الشرطية بشكل أكثر من هؤلاء بالبنوك العامة. ويمكن توضيح ذلك الاختلاف من خلال الشكل التالي:

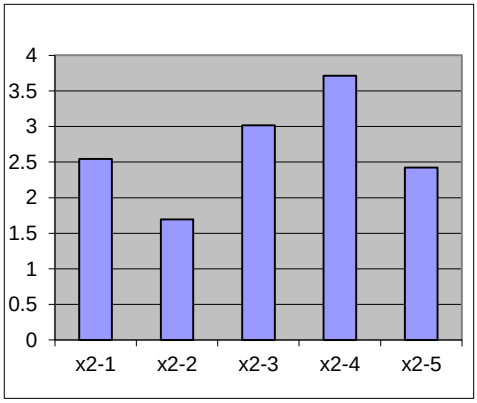

بنوك عامة

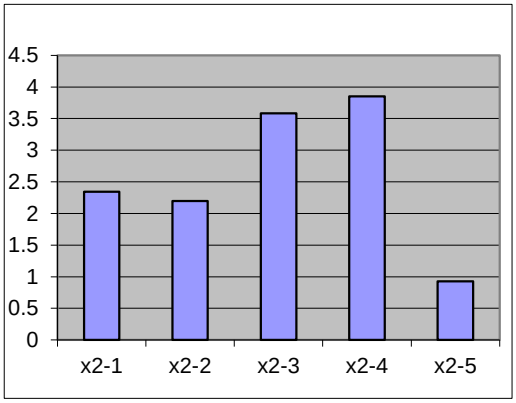

بنوك خاصة

(شكل رقم ٣): يوضح متوسط الأهمية النسبية للمخصصات الشرطية في القرار الائتماني

- نسبة التغير في القرار الائتماني بالبنوك العامة التي يمكن إرجاعها إلي الالتزامات الشرطية تعادل ٩٠.٦% وفقا لمعيار R-Sq و٨٩.٦% وفق معيار Sq(adj) ، وذلك في ظل معنوية النموذج لأن قيمة p-value = 0.000 من جدولANOVA ، كما أن اختلاف قيمةp-value لكل متغير عن الأخر يعكس اختلاف أهميته في القرار الائتماني، حيث كان أكثرها أهمية الالتزام عن الضرائب المتنازع عليها(x2-12) والالتزام عن الكمبيالات المخصومة(x2-10)٠٠. وعلى العكس أقلها أهمية الالتزامات عن الأضرار البيئية (x2-8) وذلك كما هو موضح بالشكل التالي:

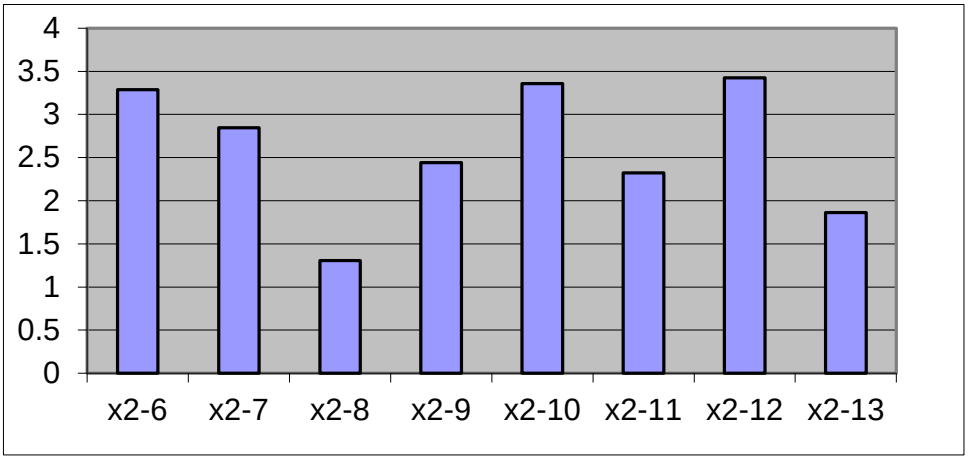

(شكل رقم ٤): يوضح متوسط الأهمية النسبية للالتزامات الشرطية في القرار الائتماني –بنوك عامة

– نسبة التغير في القرار الائتماني بالبنوك الخاصة التي يمكن إرجاعها إلي الالتزامات الشرطية تعادل ٨٤.٢% وفقا لمعيار R-Sq و٨٠.٣% وفق معيار Sq(adj)، وقد تم التحقق من صحة هذا النموذج بالنظر في جدول ANOVA حيث نلاحظ أن قيمة p-value = 0.000، كما أن اختلاف قيمةp-value لكل متغير عن الأخر يعكس اختلاف أهميته في القرار الائتماني، حيث كان أكثرها أهمية الالتزام عن الدعاوى القضائية(x2-6) ثم الالتزام عن الكمبيالات المخصومة,.... وعلى العكس أقلها أهمية الالتزامات عن ضمان المنتجان المباعة ثم الالتزام عن الأضرار البيئية –إلا أن الأهمية النسبية للبند الأخير (الالتزام الشرطي عن الأضرار البيئية) أكبر عما ورد بنتائج البنوك العامة، وذلك لأن سياسات بعض البنوك الخاصة تؤخذ مثل هذه البنود في الاعتبار عند اتخاذ القرار الائتماني. ويمكن توضيح الأهمية النسبية للالتزامات الشرطية في القرار الائتماني بالبنوك الخاصة من خلال الشكل التالي:

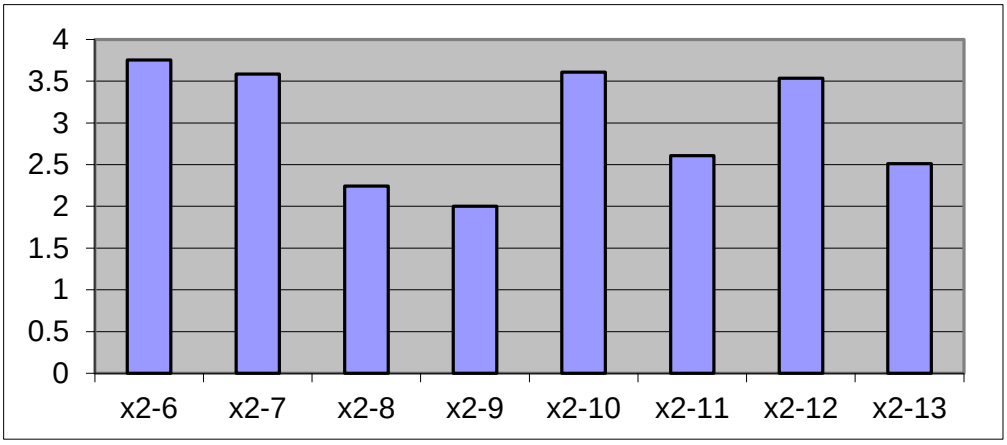

(شكل رقم ٥): يوضح متوسط الأهمية النسبية للالتزامات الشرطية في القرار الائتماني–بنوك خاصة

ومما سبق سواء بالاعتماد على النتائج المستمدة من الجداول الإحصائية(رقم٧) أو من الأشكال البيانية الموضحة أعلاه للبنوك العامة أو الخاصة(شكل رقم ٣، ٤، ٥)، يمكن القول بأن البنود الشرطية اختلفت أهميتها النسبية بالنسبة لمتخذي قرار منح الائتمان سواء في صورة مخصصات أو التزامات شرطية، وحتى داخل كل مجموعة منها فقد تختلف الأهمية النسبية لكل بند شرطي عن غيره. ومن ثم يمكن قبول **الفرض البديل H_2 : بأنه يوجد اختلاف بين الأهمية النسبية لمعلومات البنود الشرطية في اتخاذ قرار منح الائتمان المصرفي.**

جـ–نتائج إختبار الفرض الثالث

يتم اختبار هذا الفرض من خلال تحليل نتائج الإجابات على حالات السؤال الثاني، والتي يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

(جدول رقم ٨): يوضح ملخص نتائج الإجابة عن السؤال الثاني

الحالة الائتمانية محل القرار	بنوك عامة		بنوك خاصة	
	عدد الموافق على المنح	عدد غير الموافقين	عدد الموافق على المنح	عدد غير الموافقين
الحالة الأولىm1	٥٩	٠	٤١	٠
الحالة الثانيةm2	٥٤	٥	٣٦	٥
الحالة الثالثة m3	٢١	٣٨	١٩	٢٢
الحالة الرابعةm4	٢	٥٧	٣	٣٨

وقد تم إدخال بيانات إجابات السؤال الثاني لبرنامج MINITAP في صورة (١،٠)، حيث تم إدخال المتغير (m1,m2,m3,m4) بالقيمة واحد إذا كانت الإجابة بالموافقة علي منح القرض للحالة، أما في حالة الإجابة بغير موافق يأخذ القيمة صفر. وتم تطبيق أسلوب اختبار الفرق بين نسبتين، حيث يمكن استنتاج أثر المتغير المستقل (البنود الشرطية) على القرار الإئتماني (المتغير التابع) إذا كان هناك اختلاف بين متوسط نسبة الموافقات الائتمانية على كل حالة عن التي تليها، ومن ثم يكون هناك تأثير للمعلومات الشرطية على القرار الائتماني كلما وضح الفرق بين متوسط نسبة إجابات كل حالة والتي تليها، ويمكن التأكد من صحة الاختبار السابق كلما اقتربت قيمة p-value من الصفر، وقد تم تطبيق هذا الاختبار أيضا عند مستوى معنوية ٩٥%، ومن قراءة مخرجات الحاسب للتحليل السابق يتضح الآتي.:

- وفق نتائج تحليل العينة المأخوذة من البنوك العامة يوجد فرق بين متوسط نسبة الموافقة في الحالة الأولى m1 عنها في الحالة الثانية m2 مقداره ٠.٠٨٤٧٤٥٨، وبين والحالة الثانية m2 و الحالة الثالثة m3 مقداره ٠.٥٥٩٣٢٢، وبين الحالة الثالثة m3 والحالة الرابعة m4 مقداره ٠.٣٢٢٠٣٤، ومن الملاحظ زيادة هذا الاختلاف مع الانتقال من الحالة الأولى فالثانية وهكذا حتى الرابعة، ومن ثم يمكن القول بأنه بمستوى معنوية ٩٥% يرجع اختلاف نسبة الموافقات الائتمانية من حالة لأخرى إلى تفاوت اختلاف تأثير المعلومات الشرطية علي المركز المالي في كل حالة ائتمانية (الاختبار السابق معنوي لأن قيمةp-value = أو قريبة جدا من الصفر).
- وفق نتائج تحليل العينة المأخوذة من البنوك الخاصة اتضح أيضا، وجود فرق بين متوسط نسبة الموافقة في الحالة الأولى m1 عنها في الحالة الثانية m2 مقداره٠.١٢١٩٥١، ، وبين والحالة الثانية m2 والحالة الثالثة m3 مقداره ٠.٤١٤٦٣٤، وبين الحالة الثالثة m3 والحالة الرابعة m4 مقداره ٠.٣٩٠٢٤٤، ومن الملاحظ الاختلاف بين متوسطات الموافقة في البنوك الخاصة أكثر وضوح من البنوك العامة ، ومن ثم يمكن القول أيضا بأنه بمستوى معنوية ٩٥% يرجع اختلاف نسبة الموافقات الائتمانية من حالة لأخرى إلي تفاوت اختلاف تأثير المعلومات الشرطية علي المركز المالي في كل حالة. وقد تم التأكد من معنوية الاختبار حيث قيمة p-value= أو تقترب من الصفر. ويلاحظ أوجه الاختلاف بين استجابات المستجوبين في الجدول التالي:

(جدول رقم ٩): يوضح أوجه اختلاف نتائج السؤال الثاني بين البنوك العامة والخاصة

حالات الاختبار	بنوك عامة		بنوك خاصة	
	الفرق	p-value	الفرق	p-value
M1 - M2	٠.٠٨٤٧٤٥٨	٠.٠١٩	٠.١٢١٩٥١	٠.٠١٧
M2 - M3	٠.٥٥٩٣٢٢	٠.٠٠٠	٠.٤١٤٦٣٤	٠.٠٠٠
M3 - M4	٠.٣٢٢٠٣٤	٠.٠٠٠	٠.٣٩٠٢٤٤	٠.٠٠٠

وبإجماع الاستجابات سواء علي مستوى البنوك العامة أو الخاصة، يتضح تأثر قرارات المستجوبين بمدى توافر معلومات شرطية مؤثرة في الموقف المالي للحالة الائتمانية علي قرارهم الائتماني، وبناءً على هذه النتائج يتم رفض فرض العدم وقبول **الفرض البديل H_3 : بأن المعلومات عن البنود الشرطية تؤثر في اتخاذ قرار منح الائتمان المصرفي بالبنوك التجارية المصرية.**

٦) خلاصة وتوصيات البحث

في ضوء ما أسفرت عنه الدراسة التي قام بها الباحثون بشقيها النظري والتطبيقي، نخلص إلى مجموعة من النتائج والتوصيات أهمها ما يلي:

٦/١ خلاصة ونتائج البحث

يمكن عرض نتائج الدراسة النظرية في النقاط التالي:

١- تتمثل المخاطر الشرطية في " كل ظرف أو حالة أو مجموعة الظروف أو الحالات التي نشأت من أحداث سابقة لتاريخ إعداد القوائم المالية، إلا أنه يصعب تحديد قيمة مالية لأثرها بدرجة معقولة من الدقة في ذلك التاريخ، نتيجة اعتماد تحديد هذا الأثر علي شرط وقوع حدث أو أكثر في المستقبل، وبزوال عدم التأكد مستقبلاً (حدوث الشرط) سيتم استنفاذ أصل أو نشأة التزام (خسائر شرطية). وتتعدد المخاطر الشرطية التي يجب على الشركة الإفصاح عنها بقوائمها المالية سواء كانت في صورة مجموعات (مخصصات، التزامات) أو البنود بداخل كل مجموعة.

٢- تتعدد الأسباب التي تدفع الشركة للإفصاح عن معلومات المخاطر الشرطية، نتيجة ملاءمة هذه المعلومات للعديد من القرارات الاقتصادية التي يتخذها مستخدمو القوائم المالية، خاصة قرار الإقراض المصرفي، فالإفصاح عن الالتزامات البيئية الشرطية هام لمانحي الائتمان المصرفي بالبنوك التجارية عند تقييمهم وإدارتهم للمخاطر الائتمانية المتعلقة بأنشطة عملائهم، حيث مثل هذه المعلومات تمكنهم من تقييم ما يتعرضوا له من مخاطر مالية في ضوء معلومات كاملة.

٣- يفيد الإفصاح عن الالتزامات البيئية الشرطية بالتقارير المالية العديد من الأطراف المهتمة بأمر الشركة (مثل: الموظفين، الإدارة، المستثمرين، المقرضين، المنظمين، الاتحادات النقابية، مجموعة المصالح العامة...)، لأن هذه المعلومات تساهم في تلبية احتياجات الأطراف

المعنية بالشركة من خلال مساعدتهم في تقييم كفاءتها، خاصة فيما يتعلق باستخدامها للموارد الاقتصادية ومدى وفائها بمسئوليتها تجاه حماية البيئة والمحافظة عليها من التلوث، كما أنه يعد أحد مكونات الإفصاح الكامل والذي يعتبر أحد خصائص جودة المعلومات في الفكر الحديث.

٤- يلائم الإفصاح عن المخصصات والالتزامات الشرطية قرارات تقييم سوق الأوراق المالية، كما يمكن تبرير تكاليف إنتاج والإفصاح عن المعلومات الشرطية من خلال المنافع التي تعود على أسواق المال، لأنها تخفض درجة عدم التأكد بشأن التعهدات الشرطية للشركة.

٥- الإفصاح عن الإلتزام البيئي في التقارير المالية لا يعطي فقط ثقة للمؤسسات المقرضة في مقدرة الشركة على إدارة القروض المقدمة لها من تلك المؤسسات، ولكنها تستخدم أيضا كأداة سياسية واجتماعية في بعض الحالات لعدم الإضرار بمصالح الأطراف الأخرى بالمجتمع.

٦- يمكّن الإفصاح عن الالتزامات الشرطية الجهات المقرضة من تقييم المخاطر المالية التي تواجهها في ضوء معلومات كاملة، فمثلا الإفصاح عن الالتزامات البيئية الشرطية هام لمانحي الائتمان المصرفي بالبنوك التجارية، لتمكنيهم من تقدير وإدارة المخاطر الائتمانية المتعلقة بأنشطة المقترضين.

٧- على الرغم من تعدد بنود الالتزامات الشرطية إلا أن الاهتمام بالالتزامات البيئية الشرطية نال الجانب الأكبر من قبل الدراسات التي تمت في الدول المتقدمة دون غيرها من باقي البنود الشرطية التي أوضحناها في البحث الحالي.

٨- تعد معلومات القوائم والتقارير المحاسبية أكثر مدخلات قرار الائتمان المصرفي أهمية، حيث يستخدمها المحلل الائتماني لمتابعة الموقف المالي الحالي والمستقبلي للعميل.

٩- يجب على مانحي الائتمان المصرفي الأخذ في الاعتبار كافة المعلومات الضرورية لتقييم مخاطر الإقراض، والتي من أهمها المعلومات المحاسبية عن الالتزامات الشرطية وذلك حتى يمكنوا من الوقوف على مقدرة الشركة في تحمل كافة أعباء القرض الفعلية والمحتملة خلال فترة سريانه.

١٠- ضرورة تضمين المخصصات والالتزامات الشرطية في حساب نسب السيولة والمديونية، حتى يتمكن المحلل الائتماني من الوقوف على المركز المالي الذي يعكس قدرة العميل على تحمل أعباء القرض المستقبلية.

وفيما يتعلق بالنتائج العملية فيمكن عرضها على النحو التالي:

١- أن المخاطر الشرطية للعميل الائتماني سواء كانت في صورة مخصصات أو التزامات تهم متخذي قرار الائتمان المصرفي في البنوك المصرية، حيث أن مثل هذه المعلومات ملاءمة في اتخاذ قرارهم الإئتماني.

٢- تعد المعلومات المحاسبية عن البنود الشرطية التي تمثل مستحقات سيادية سواء في صورة مخصصات أو التزامات شرطية (مخصص الضرائب المستحقة، الالتزام عن الضرائب المتنازع عليها، مخصص تعويضات قضائية، التزام عن دعوى قانونية، الالتزام عن الكمبيالات المخصومة) ذات أهمية نسبية أعلى من باقي

البنود الشرطية الأخرى في اتخاذ القرار الائتماني.

٣- على عكس ما جاء بالدراسة النظرية من هذا البحث-حيث الأهمية المطلقة للمخصصات والالتزامات البيئية الشرطية في مختلف القرارات الاقتصادية، خاصة قرار منح الائتمان المصرفي في بعض الدول المتقدمة (US، UK)- إلا أن نتائج الدراسة التطبيقية على البنوك التجارية المصرية لم تأكد تلك النتيجة، حيث نالت المعلومات البيئية الشرطية مرتبة متواضعة من اهتمام متخذي قرار الائتمان المصرفي مقارنة بالبنود الشرطية المستحقة على العميل الائتماني لكيانات رسمية بالدولة.

٤- كلما كان التأثير السلبي للمعلومات المحاسبية عن البنود الشرطية على المركز المالي للشركة محل القرار الائتماني كبير، كلما كان القرار الائتماني في غير صالحها.

٢/٦ توصيات البحث

بالإضافة إلى ما قد تعكسه النتائج السابقة من توصيات، يوصي الباحثون بما يلي:

١- يجب أن تتضمن القوائم المالية للشركات طالبة ائتمان من البنوك التجارية المصرية على المعلومات الملائمة عن المخاطر الشرطية، والتي من شأنها أن تؤثر في المركز المالي المستقبلي لها، سواء كانت هذه المعلومات في صورة مخصصات أو التزامات شرطية.

٢- يجب على مسئولي منح الائتمان المصرفي التأكد من أن الشركة محل القرار تفصح عن كافة المعلومات المتعلقة بالبنود الشرطية، خاصة إذا كانت شركة صناعية ومنتجاتها معمرة (تباع بضمان) أو عملياتها الصناعية ذات مخلفات سلبية على البيئة.

٣- ضرورة وجود تعليمات من قبل بورصة الأوراق المالية تلزم الشركات المسجلة بها من الإفصاح عن معلوماتها الشرطية بقوائمها المالية، بما يمكن مستخدمي هذه القوائم من اتخاذ قراراتهم وفق معلومات محاسبية كاملة.

٤- يجب على الهيئات التعليمية (الكليات والمعاهد العليا) المنوط بها تعليم المحاسبة، تضمين مقرراتها لبعض المعايير المحاسبية، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بالقياس والإفصاح عن البنود الشرطية.

٥- ضرورة إجراء المزيد من البحوث والدراسات على المستوى القومي للارتقاء بمستوى الشفافية في عرض المعلومات المحاسبية للشركات المصرية، لمساعدة مستخدمي المعلومات المحاسبية على اتخاذ قراراتهم في ظل متغيرات أكثر شمولاً ووضوحاً.

٧) مجالات البحث المستقبلية

يرى الباحثون في ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج وجود العديد من المجالات التي يمكن أن تشكل أساساً لبحوث مستقبلية، ومن أهمها ما يلي:

١- دراسة وتحليل أثر الإفصاح عن المخاطر الشرطية على أسعار أسهم الشركات المسجلة ببورصة الأوراق المالية: دراسة تطبيقية

٢- أثر بدائل التقرير عن الالتزامات الشرطية على مستخدمي القوائم المالية: دراسة مقارنة

٣- أثر الإفصاح عن الالتزامات البيئية الشرطية على أسعار أسهم الشركات البترولية المسجلة ببورصة الأوراق المالية: دراسة تطبيقية

٤- دراسة وتحليل مدى إدراك مستخدمي القوائم للمعلومات المتاحة عن المخصصات والالتزامات الشرطية: دراسة تجريبية على المحللين الماليين

٥- دراسة مقارنة لمحتوى الإفصاح عن الالتزامات الشرطية وفق معيار المحاسبة الدولي والأمريكي.

٨) مراجع البحث

أولاً: المراجع العربية

١. **أبو خليل، أحمد إبراهيم** " مدخل مقترح لتقييم الالتزامات الشرطية وأثرها على دلالة القوائم المالية " المجلة المصرية للدراسات التجارية- كلية التجارة-جامعة المنصورة-العدد الرابع (١٩٨٤) ص ص١٣٤-١٥٦.

٢. **الصبان، محمد سمير؛ وصفي أبو المكارم، عبد الله هلال (٢٠٠٠)**" المحاسبة المالية المتوسطة-القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي" الدار الجامعية للطبع والنشر-الإسكندرية.

٣. **حسن، محمد حسين أحمد (١٩٩٩)** " الإفصاح البيئي في التقارير في القوائم المالية وآثاره الإيجابية " المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية-كلية التجارة-جامعة حلوان-ص ص ١٥١-١٩١.

٤. **راضي، محمد سامي (١٩٩١)** " أثر الإفصاح عن الأداء الاجتماعي للوحدات الاقتصادية على قرارات منح القروض: دراسة ميدانية " المجلة العلمية التجارة والتمويل-كلية التجارة-جامعة طنطا -العدد الأول-يناير، ص ص ٩٣-١٣٩.

٥. **زغلول، جودة عبد الرءوف (١٩٩٩)** " انعكاسات تعديل تقرير مراقب الحسابات بفرض الاستمرار علي سلوك متخذي قرار منح الائتمان في البنوك التجارية" مجلة آفاق جديدة-كلية التجارة-جامعة المنوفية، ص ص ١٤١-١٩١.

٦. **سالم، أحمد محمد كامل (٢٠٠٢)** " دور الإفصاح المحاسبي في خدمة قرارات الاستثمار في الأوراق المالية في مصر في ظل سياسة التحرر الاقتصادي" رسالة دكتوراه غير منشورة- كلية التجارة-جامعة الإسكندرية.

٧. **عبد البر، عمرو حسين (٢٠٠٢)**" دراسة تحليلية للتكاليف البيئية: إطار مقترح لحصر التكاليف البيئية في القطاع الصناعي المصري..." المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة- كلية التجارة-جامعة عين شمس-العدد الأول ص ص٥٠٣-٥٣١.

٨. **عبد الغني، محمد محمد (٢٠٠٠)** " القياس والإفصاح المحاسبي عن الأحداث الطارئة في تاريخ الميزانية " مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية-كلية التجارة-جامعة الإسكندرية-العد الثاني-سبتمبر ص ص٢٢٩-٢٧٣.

٩. **علي، عبد الوهاب نصر (١٩٩٦)** " أثر الإفصاح المحاسبي عن أداء الوحدات الاقتصادية في مجال مكافحة تلوث البيئة علي سلوك متخذي قرار الاستثمار في الأسهم" المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة-كلية التجارة- جامعة عين شمس-العدد الثاني، ص ص٣٩-٨٨.

١٠. **فتح الله الديب، عوض لبيب (١٩٩٦)** "المحاسبة عن التكاليف والالتزامات البيئية في ضوء المبادئ المحاسبية الحالية-مع الإشارة إلى مصر-" مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية-كلية التجارة-جامعة الإسكندرية-ملحق العدد الثاني، ص ١-٤٥.

١١. **هويدي، علي محمد حسن (١٩٩٣)** " القوائم المالية كمصدر للمعلومات لمتخذي قرارات الاستثمار وقرارات الائتمان" مجلة آفاق جديدة- كلية التجارة-جامعة المنوفية-العدد الأول، ص ١٣٧-١٧٥.

ثانياً: المراجع الإنجليزية

1. **Arslanalp, S., and Lio, Y., (2014),** "Banking sector contingent liabilities and sovereign risk", Journal of Empirical Finance, 29, PP: 316–330.
2. **Bals, L.; Laine J.; and Mugurusi, g., (2017),** "Evolving Purchasing and Supply Organizations: A contingency model for structural alternatives", Journal of Purchasing and Supply Management, under press, pp: 1-18.
3. **Beaudoin, C.; Chandar, N.; and Werner, E. M., (2011),** "Good disclosure doesn't cure bad accounting Or does it?: Evaluating the case for SFAS 158", Advances in Accounting, 27(1), pp: 99-110.
4. **Berg, T., and Kaserer, C., (2015),** "Does contingent capital induce excessive risk-taking?", J. Finan. Intermediation, 24, PP: 356–385.
5. **Broeders,D. and Chen, A., (2010),** "Pension regulation and the market value of pension liabilities: A contingent claims analysis using Parisian options, Journal of Banking & Finance, 3-4, pp:1201–1214.
6. **Buccina, S.; Chene, D.; and Gramlich, J, (2013),** "Accounting for the environmental impacts of Texaco's operations in Ecuador: Chevron's contingent environmental liability disclosures ", Accounting Forum, 37, PP: 11-0– 123.
7. **Burnside, c., (2004),** "Currency crises and contingent liabilities ", Journal of International Economics, 62, pp: 25– 52.
8. **Campbell, K.; Sefcik S. E; and Soderstrom, N. S., (2003),** " Disclosure of private information and reduction of uncertainty: Environmental liabilities in chemical industry ", Review of Quantitative Finance and Accounting, 21(4), pp: 349-378.
9. **Cardoso, A., (2015),** "Behind the life cycle of coal: Socio-environmental liabilities of coal mining in Cesar, Colombia ", Ecological Economics, 120, pp: 71–82.
10. **Cheung, C. M. K.; Shen, X.; Lee, Z. W.Y.; and Chan, T. K.H., (2015),** "Promoting sales of online games through customer engagement", Electronic Commerce Research and Applications, 14, pp: 241–250.
11. **Cormier, D. and Magnan, M., (February-2003),** "Environmental reporting management: A continental European perspective", Journal of Accounting and public policy, 22(1), pp. 43-62.
12. **FASC (1998),** "Response to IASC Exposure Draft, Provisions, contingent liabilities and contingent assets", Accounting Horizons, 12(2), PP: 192-200.
13. **Friehe, T., and Langlais, E., (2017),** "Prevention and cleanup of dynamic harm under environmental liability ", Journal of Environmental Economics and Management, 83, PP: 107–120.
14. **George, M., (2004),** "The impact of environmental risk on the UK banking sector ", Applied Financial Economics, 14(14), pp: 1005.

15. Gleason, C. & L. Mills, (2002), "Materiality and contingent tax liability reporting", Accounting Review, 77, (2), pp. 317-342.

16. Gordon L. A.; Loeb, M. P.; and Tseng, C., (2009), "Enterprise risk management and firm performance: A contingency perspective", J. Account. Public Policy, 28, PP: 301–327.

17. Hennes, K. M., (2014), "Disclosure of contingent legal liabilities", Journal Accounting Public Policy, 33, pp: 32–50.

18. Holder, A. D.; Karim, K. E.; Lin, K. J.; and Woods, M., (2013), "A content analysis of the comment letters to the FASB and IASB: Accounting for contingencies ", Advances in Accounting, incorporating Advances in International Accounting, 29, pp: 134–153.

19. Hovakimian, G., (2016), "Excess value and restructurings by diversified firms", Journal of Banking & Finance, 71, PP: 1–19.

20. Jayaram, J.; Ahire, S. L.; and Dreyfus, P., (2010), "Contingency relationships of firm size, TQM duration, unionization, and industry context on TQM implementation—A focus on total effects", Journal of Operations Management, 28, PP: 345–356.

21. Jiang, X., and Li, Y., (2008), "The relationship between organizational learning and firms' financial performance in strategic alliances: A contingency approach", Journal of World Business, (43), PP: 365–379.

22. Kirk, R. j., (2009), "IFRS: A Quick Reference Guide: Chapter 5 – Balance sheet: Liabilities", © 2009 Elsevier Ltd, Pages 151-177.

23. Lagrange, B.; Viger, C. and Anandarajan, A., (2015)," Contingency liabilities: The effect of three alternative reporting styles ", Research in Accounting Regulation, 27, pp: 119–128.

24. Lawrence, S. and Roper, J., (2004), "social and environmental reporting at the VRA: institutionalized legitimacy or legitimating crisis?" Critical Perspective on Accounting, 15, pp: 35-56.

25. Lee, T. M.; and Hutchison, P. D., (2005), "The Decision to Disclose Environmental Information a Research Review and Agenda ", Advances in Accounting, 21, pp.83-111.

26. Maletic, M.; Maletic, D.; and Gomiscek, B., (2018), "The role of contingency factors on the relationship between sustainability practices and organizational performance", Journal of Cleaner Production, 171, pp: 423-433.

27. Marzouk, M., (2013), "Corporate Risk Disclosure: A Content Analysis of the Annual Reports of Egyptian Listed Companies " Master these –University of York- The York Management School.

28. McDermott, T.; Stainer, A.; and Stainer, L., (2005)," Contaminated land: bank credit risk for small and medium size UK enterprises ", International journal of environmental technology & Management, 5, (1), p: 1-13.

29. Ming, L.; Yang, S.; and Song, D., (2018), "Valuation and analysis of performance sensitive debt with contingent convertibility", International Review of Economics and Finance, 53, PP: 98–108.

30. Nikkinen, J & P. Sahlstram (2004), " Impact of an Accounting environment on cash flow prediction", Journal of International Accounting, Auditing and Taxation, 13(1), pp:39-52

31. Oldham, J., (1993)," the lender's plague: contingent liability risk" Journal of commercial lending, Vol.75, No.8, April, pp: 20-26.

32. Ono, A.; Uesugi, I; and Yasuda,-Y., (2013), "Are lending relationships beneficial or harmful for public credit guarantees? Evidence from Japan's Emergency Credit Guarantee Program", Journal of Financial Stability, 9, pp: 151– 167.

33. Onyiriuba, L., (2016), "Emerging Market Bank Lending and Credit Risk Control: Chapter 27 – Credit Analysis Memorandum Fitted for Banks in Emerging Markets" Copyright © 2016 Elsevier Inc., PP: 471–499

34. Rappaport, A., (1998), "Creating Shareholder Value: A Guide for Managers and Investors ", A Division of Simon & Schuster Inc. www. Simon-Sys.com.

35. Roberts, R. and Hohl, K., (1994) "Environmental liability disclosure and staff Accounting Bulletin No.92 ", Business Lawyer, 50(1), pp.1-17.

36. Saccani, N., and Perona, M., (2007), "Shaping buyer–supplier relationships in manufacturing contexts: Design and test of a contingency model", Journal of Purchasing & Supply Management, 13, pp: 26–41.

37. Schiff, J.; Schiff, A. and Rozen, H., (2012), "Accounting for Contingencies: Disclosure of Future Business Risks", Management Accounting Quarterly, 13(13), pp: 1-8.

38. Stevens, M. (1996), "New accounting for environmental liabilities", The Practical Accountant, 29(12), pp: 47-50.

39. Thompson, P. and C. Cowton, (2004), "Brining the environmental into bank lending: implications Environmental reporting", The British Accounting Review, 36(2), pp: 197-218.

40. Walther, T. and Klien, T., (2015), "Contingent convertible bonds and their impact on risk-taking of managers-", Cuadernos de Economía, 38(106), pp: 54-64.

41. Wong, K. P., (2016), "Precautionary self-insurance-cum-protection", Economics Letters, 145, pp: 152–156.

٩) ملحق البحث

قائمة الاستقصاء

الأستاذ المحترم/ .....

تحية طيبة وبعد،،،

إن قيمة البحث العلمي تنبع وتتحقق من خلال ارتباطه بالواقع العملي، وانطلاقاً من هذا المنطق يقوم الباحثون بإعداد بحث علمي بعنوان:

" أثر الإفصاح عن المخاطر الشرطية على التقييم الائتماني لشركات الأعمال من قبل البنوك التجارية: مع دراسة نظرية وتطبيقية"

وإيماناً من الباحثين بأهمية رأيكم، لذا نأمل في الاستفادة من خبرة سيادتكم في إثراء جوانب البحث المختلفة، علماً بأن أن جميع الإجابات التي سوف تحاط بكل سرية ولن تستخدم إلا بغرض البحث العلمي فقط.

وإذ نقدر ونثمن وقتكم لاستيفاء الإجابة على أسئلة القائمة المرفقة، داعين الله عز وجل أن يجزيكم خير الجزاء

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

الباحثـــون

اقترح الباحثون ضرورة أخذ أثر معلومات المخصصات والإلتزامات الشرطية في الإعتبار عند تقييم الشركات من خلال إعادة حساب بعض النسب المالية على النحو الموضح بالجدول التالي:

النسبة	الطريقة التقليدية	الطريقة المقترحة في ظل المعلومات الشرطية
١-نسبة التداول	الأصول المتداولة ÷ الخصوم المتداولة	الأصول المتداولة ÷ الخصوم المتداولة + المخصصات الشرطية + الالتزامات الشرطية
٢-نسبة السيولة السريعة	الأصول المتداولة-المخزون ÷ الخصوم المتداولة	الأصول المتداولة-المخزون ÷ الخصوم المتداولة + المخصصات الشرطية + الالتزامات الشرطية
٣-نسبة الديون إلى الأصول	إجمالي الديون ÷ إجمالي الأصول	الديون الفعلية + المخصصات الشرطية + الالتزامات الشرطية ÷ إجمالي الأصول
٤-نسبة الديون إلى الملكية	إجمالي الديون ÷ حقوق الملكية	الديون الفعلية + المخصصات الشرطية + الالتزامات الشرطية ÷ حقوق الملكية

أولا: البيانات الشحصية

١. الاسم:.....(إختياري)

٢. الوظيفية:.....

٣. المؤهل العلمي:.....

٤. سنوات الخبرة:.....

٥. إسم البنك:.....

ثانياً: أسئلة البحث

السؤال الأول: "بفرض توافر أحد أو بعض هذه البنود بالقوائم المالية للعميل محل القرار"

١- هل يتم أخذ المعلومات المحاسبية عن البنود الشرطية للعميل الائتماني في الاعتبار عند اتخاذكم للقرار الائتماني؟ وفي حالة الإجابة بنعم حدد درجة الأهمية النسبية لهذا البند الشرطي في قراركم الائتماني للعميل محل القرار؟

البند الشرطي المحتمل ظهوره بقوائم العميل	في حالة الإجابة بنعم حدد درجة الأهمية النسبية لهذا البند مما يلي:				
	موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق جدا
١- مخصص ضمان المنتجات المباعة.					
٢- مخصص الالتزامات البيئية.					
٣- مخصص التعويضات القانونية للغير.					
٤- مخصص الضرائب المستحقة.					
٥- مخصص لإعادة الهيكلة (مثل مخصص ترك الخدمة).					
٦- التزام العميل عن الدعوى القضائية المرفوعة ضده ولم تحسم بعد.					
٧- الالتزام نتيجة ضمان العميل لديون الغير.					
٨- الالتزام عن معالجة أضرار بيئية سابقة.					
٩- التزام العميل عن ضمان منتجاته المباعة.					
١٠- التزام العميل عن كمبيالاته المخصومة لدى البنك					
١١- التزام العميل عن تعهداته التعاقدية المستقبلية.					
١٢- الالتزام عن الضرائب المتنازع عليها.					
١٣- الالتزام المصاحب لمنحة حصل عليها العميل.					

"**بفرض أن جميع مدخلات قراركم الائتماني الأخرى بخلاف المعلومات السابقة في صالح العميل**"

السؤال الثاني: هل توافق على منح أو رفض القرض المطلوب من العميل في ظل الحالات الآتية؟

الحالة الأولى

المركز المالي للعميل قوي (أي كل النسب المالية التي تقومون بحسابها بشكلها التقليدي **أكبر** من النسب المعيارية المتعارف عليها في مجال صناعته). ولا توجد بنود شرطية بقوائمه المالية المقدمة.

موافق على المنح ☐ غير موافق على المنح ☐

.....

الحالة الثانية

المركز المالي للعميل قوي، وبعد أخذ المعلومات الشرطية المتوافرة بقوائمه المالية في الاعتبار لإعادة حساب النسب السابقة، أصبحت نسب التداول والمديونية **مساوية** لمثيلتها المعيارية في مجال صناعته.

موافق على المنح ☐ غير موافق على المنح ☐

.....

الحالة الثالثة

المركز المالي للعميل قوي، وبعد أخذ المعلومات الشرطية المتوافرة بقوائمه المالية في الاعتبار لإعادة حساب النسب السابقة، أصبحت نسب التداول والمديونية **أقل بدرجة غير هامة** من مثيلتها المعيارية في مجال صناعته.

موافق على المنح ☐ غير موافق على المنح ☐

.....

الحالة الرابعة

المركز المالي للعميل قوي، وبعد أخذ المعلومات الشرطية المتوافرة بقوائمه المالية في الاعتبار لإعادة حساب النسب السابقة، أصبحت نسب التداول والمديونية **أقل بدرجة هامة** من مثيلتها المعيارية في مجال صناعته.

موافق على المنح ☐ غير موافق على المنح ☐